مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

جون كينيدي وبرنامج الغذاء من أجل السلام

(١٩٦١-١٩٦٣)

د/ محمود رجب عبدالمعز الخويسكي

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب – جامعة المنيا

DOI: 10.21608/qarts.2025.389469.2231

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٤) العدد (٦٨) يوليو ٢٠٢٥

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

جون كينيدي وبرنامج الغذاء من أجل السلام (١٩٦١-١٩٦٣)

الملخص:

يتناول هذا البحث برنامج الغذاء من أجل السلام في عهد الرئيس الأمريكي جون كينيدي ١٩٦١-١٩٦٣ ، وهو أحد برامج المساعدات الاقتصادية، وأداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم، البرنامج الذى بدأ في عهد الرئيس أيزنهاور بعد صدور القانون ٤٨٠ لعام ١٩٥٤، اعتمد جون كينيدي على برنامج الغذاء من أجل السلام لدعم وكسب الشعوب والحكومات حول العالم، استخدم لأهداف سياسية في اطار الحرب الباردة والصراع مع الاتحاد السوفيتي، بدأ الرئيس كينيدي بتعيين لجنة خلال حملته الانتخابية عام ١٩٦٠ لتقديم توصيات ومقترحات لتطوير برنامج الغذاء من أجل السلام، ومنذ تولية الرئيس كينيدي الحكم في ٢٠ يناير ١٩٦٣ اعتمد على برنامج الغذاء من أجل السلام في السياسة الخارجية للولايات المتحدة وقام بتعيين جورج ماكجفرن مدير للبرنامج، وتكليف بعثات أمريكية لزيارة مختلف دول العالم لبحث عقد اتفاقيات مع الولايات المتحدة للحصول على فوائض الأغذية الأمريكية في اطار برنامج الغذاء من أجل السلام الذى حقق نجاحاً كبيراً في حصول أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم على الأغذية الأمريكية، ولم يهدف كينيدي من وراء تصدير فوائض الأغذية الأمريكية التخلص من الفوائض الزراعية فحسب بل على تحقيق أهداف الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية للهيمنة على العالم، وبناء على الاهتمام الرئاسي بالبرنامج اعتمد الكونجرس مخصصات مالية كبيرة لبرنامج الغذاء، مما أسهم في تصدير الفوائض الزراعية لمختلف الدول حول العالم.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة، جون كينيدي، الغذاء من أجل السلام، المساعدات الاقتصادية الأمريكية، القانون ٤٨٠.

مقدمة:

صدر القانون ٤٨٠ في عام ١٩٥٤ (قانون تنمية ومساعدة التجارة الزراعية) في عهد الرئيس دوايت أيزنهاور Dwight Eisenhower ؛ للتخلص من فوائض الأغذية الأمريكية بدلاً من الانفاق على تخزينها، وخصص الكونجرس مبالغ كبيرة لتصدير الأغذية، وسمح القانون في الباب الأول ببيع الأغذية للدول الحليفة للولايات المتحدة بالعملة المحلية للدول التي حصلت على الأغذية على أن تبقى الأموال في هذه الدول من أجل تقديم المساعدات الأمريكية ودعم مشاريع التنمية في هذه الدول، بينما تم تصدير الأغذية طبقا للباب الثاني من القانون من خلال منح غذائية قدمت في أوقات الكوارث والزلازل والفيضانات واصابة الحشرات للمحاصيل، بينما حصلت الدول على الأغذية طبقا للباب الثالث من القانون من المؤسسات التطوعية والجمعيات الخيرية الأمريكية، وفى عام ١٩٥٩ تم إضافة الباب الرابع للقانون الذى نص البيع للأغذية بالدولار الأمريكي بفائدة ٢٪ ومنح الدول قروض تصل إلى ٢٠ عام، وخلال عام ١٩٥٩ ظهر مصطلح الغذاء من أجل السلام لأول مرة، وبدأ اهتمام الرئيس جون كينيدي John Kennedy ببرنامج الغذاء من أجل السلام منذ ترشحه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ١٩٦٠ والتي تنافس فيها ضد المرشح الجمهوري ريتشارد نيكسون Richard Nixon ، وقد أولى كينيدي اهتمام كبير ببرنامج الغذاء من أجل السلام حيث قام خلال الحملة الانتخابية بتعيين لجنة لوضع خطة لتطوير البرنامج، والاعتماد عليه بشكل أساسي في سياسة المساعدات الخارجية الأمريكية الاقتصادية عقب فوزه في الانتخابات، وعقب فوزه في الانتخابات حدثت تغييرات غير مسبوقة على برنامج الغذاء من أجل السلام تجاه مختلف الدول حول العالم وأصبح البرنامج أداة للسياسة الخارجية الأمريكية.

تسعي الورقة البحثية الإجابة على عدة إشكاليات أو تساؤلات وهي على النحو التالي:

- متى بدأ برنامج الغذاء من أجل السلام؟
- ما هي أهداف برنامج الغذاء من أجل السلام؟
- ما هي الإجراءات التي اتخذها كينيدي لتطوير البرنامج؟
- ما مدى حجم الأغذية والسلع الأمريكية في إطار البرنامج؟
- ما هي أبرز النتائج التي تحققت في عهد كينيدي في إطار البرنامج؟

يعرض البحث عدة محاور مثل بداية صدور القانون ٤٨٠ لبيع الفوائض الزراعية، وتولية جون كينيدي وتطوير برنامج الغذاء من أجل السلام، وتعيين مدير للبرنامج، وبعثة الغذاء من أجل السلام الى أمريكا اللاتينية، والابعاد السياسية لبرنامج الغذاء من أجل السلام، واستخدام الغذاء للتنمية مقابل الأجور، وبرنامج الغذاء وتنمية إقليم شمال شرق البرازيل، وبرنامج الغذاء تجاه مصر، وعقد مؤتمر الأغذية والزراعة في الولايات المتحدة.

يهدف البحث إلى دراسة أحد أهم برامج المساعدات الاقتصادية في تاريخ الولايات المتحدة المعاصر، وهو برنامج الغذاء من أجل السلام خلال عهد الرئيس جون كينيدي، ودراسة الجهود التي بذلت من الرئيس كينيدي لدعم شعوب العالم بفوائض الأغذية الزراعية الأمريكية، الشعوب التي كانت تعاني من نقص الغذاء، ودراسة حجم الأغذية، وأهم الدول التي حصلت على الأغذية في إطار برنامج الغذاء من أجل السلام.

تم اختيار عام ١٩٦١ كبداية للبحث فهو العام الذي تولى فيه الرئيس جون كينيدي الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم جاء اختيار ١٩٦٣ كنهاية للبحث مع نهاية حكم كينيدي للولايات المتحدة عقب اغتياله في ٢٢ نوفمبر في ذلك العام.

ثمة مسألة منهجية حيث اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي الوصفي التحليلي من خلال عرض الأحداث التاريخية وتحليلها من خلال استقراء الوثائق دون تحميلها أكثر من محتوها.

أما مادة الدراسة فلقد اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المصادر الوثائقية غير منشورة منها، وكذلك المنشورة، ولعل أهمها وثائق العلاقات الخارجية الأمريكية (FRUS) ، وأوراق الرئيس دوايت ايزنهاور Dwight Eisenhower Papers ، وأوراق الرئيس جون كينيدي John Kennedy Papers ، والوثائق التي تم الحصول عليها من مكتبة الرئيس جون كينيديjfk library وأهمها وثائق مدير برنامج الغذاء من أجل السلام جورج ماكجفرن، علاوة على المادة العلمية التي تم الحصول عليها من مكتبة الكونجرس، بالإضافة إلى مجموعة من المراجع المعربة والأجنبية، وصحيفة نيويورك تايمزNYTIMES، وموقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID بالإضافة إلى مواقع الكترونية تاريخية أخرى أسهمت في اخراج البحث على هذا النحو.

صدور قانون تنمية ومساعدة التجارة الزراعية قانون ٤٨٠

صدر قانون تنمية ومساعدة التجارة الزراعية لعام ١٩٥٤ المعروف باسم القانون ٤٨٠؛ نتيجة زيادة الفوائض الزراعية الأمريكية التي هددت أسعار السلع الأساسية في حال عدم التخلص منها، وكلّفت الولايات المتحدة أكثر من مليون دولار يوميًا لتخزينها، بناء على ذلك طالب اتحاد مكاتب المزارعين الأمريكيين(*) على إيجاد حلاً لمشكلة الفوائض الزراعية من خلال إنشاء سوق خارجية للأغذية الأمريكية بالسماح للدول التي تعاني من عجز غذائي بدفع ثمن وارداتها الغذائية الأمريكية بعملاتها المحلية بدلاً من الدولار، ومن هذه الفكرة، صدر القانون العام ٤٨٠ من الكونجرس الأمريكي،

وكان الغرض من هذا القانون توسيع التجارة الأمريكية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للزراعة الأمريكية، والاستفادة القصوى من فوائض السلع الزراعية في تعزيز السياسة الخارجية، وتحفيز وتوسيع التجارة الخارجية من السلع الزراعية المنتجة في الولايات المتحدة. (١)

يخول قانون تنمية ومساعدة التجارة الزراعية لعام ١٩٥٤ الرئيسَ الأمريكي بتوسيع التجارة الدولية، وتطوير أسواق خارجية جديدة للولايات المتحدة، وزيادة الإنتاجية المحلية، ومكافحة الجوع وسوء التغذية مع التركيز على تحسين التقنيات الزراعية، وتعزيز السياسة الخارجية للولايات المتحدة (٢) قبل توقيع الرئيس دوايت أيزنهاور قانون تنمية ومساعدة التجارة الزراعية عام ١٩٥٤، كانت الولايات المتحدة قد قدّمت مساعدات غذائية للدول التي عانت من كوارث طبيعية، وقدّمت كذلك مساعدات في أوقات الحرب، ولكن لم يكن هناك برنامج دائم داخل حكومة الولايات المتحدة لتنسيق وتوزيع السلع، على هذا الأساس سمح القانون العام رقم ٤٨٠، الذي كانت تُطبّقه آنذاك وزارتا الخارجية والزراعة، للرئيس الأمريكي بشحن فوائض السلع الزراعية إلى الدول الصديقة، أما بشروط تفضيلية أو على شكل منح كما سمح للحكومة الفيدرالية بالتبرع بالمخزونات للمنظمات الدينية والتطوعية لاستخدامها في برامجها الإنسانية الخارجية، وبناء على ذلك أرسى القانون ٤٨٠ أساساً واسعاً لتوزيع الولايات المتحدة للمساعدات الغذائية الخارجية (٣) وبموجب القانون كانت الولايات المتحدة تبيع فوائض الأغذية الزراعية للدول الأجنبية مقابل عملتها المحلية، وهي عملةٌ لا يمكن صرفها إلا في الدولة المتلقية للأغذية، وكان يُستخدم جزءٌ كبيرٌ منها في منحٍ وقروضٍ للحكومات الأجنبية، لتمويل مشاريع اقتصادية، كما كان يُستخدم جزءٌ منها لدفع نفقات الولايات المتحدة في البلاد المتلقية، لكن الكثير من هذه الأموال كانت تبقى وديعةً ولا يمكن استخدامها، وبموجب هذا القانون أيضاً، قامت الولايات المتحدة بمبادلة

الفوائض الزراعية بالمواد الاستراتيجية، وتقديم منح الأغذية إلى الخارج لمساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية مثل الزلازل وأمواج المد والجزر والمجاعات، أو توزيعها على الفقراء من خلال وكالات مثل منظمة كير (وكالة إنسانية و هيئة إغاثة أمريكية) وخدمات الإغاثة الكاثوليكية الأمريكية (٤)

أعرب الرئيس أيزنهاور عن سعادته عند توقيع قانون تنمية التجارة الزراعية والمساعدة في ١٠ يوليو ١٩٥٤ وأكد أن القانون جزء أساسي من البرنامج الزراعي الشامل للولايات المتحدة، الذي أوصي به الكونجرس في ١١ يناير ١٩٥٤ في مواجهة المخزونات الضخمة والمتنامية من المنتجات الزراعية الفائضة، حيث طلبت الحكومة الأمريكية من الكونجرس سنّ تشريعات تنص على دعم مرن للأسعار، وتدابير أخرى تهدف إلى الحد من تراكم الفوائض الزراعية، وتوزيع المخزونات الضخمة المتراكمة على مدى فترة زمنية، من خلال برامج للتخلص منها، وخلق أسواق جديدة للمنتجات الأمريكية، ومساعدة الدول الصديقة للولايات المتحدة حول العالم (٥) صُمم قانون التجارة والتنمية الزراعية بشكل جيد لتحقيق هدفه المتمثل في "توفير وسيلة لبيع فوائض السلع الزراعية الذي يتجاوز التسويق المعتاد لهذه السلع، وتوسع الصادرات الزراعية، بشكل دائم للولايات المتحدة مع الشعوب في البلدان الأخرى، كما يُخول القانون سلطة منح الفوائض الزراعية لمواجهة المجاعة وغيرها من احتياجات الطوارئ، مما يُمكّن من الحفاظ على التقاليد الأمريكية في تقديم المساعدة السخية وقت الحاجة، ويُحدد القانون بحكمة نية الكونجرس المتمثلة في توسيع التجارة العالمية على أسس سليمة، لا عرقلتها، وطمأنة الموردين للأسواق التجارية في الداخل والخارج أكد أيزنهاور وقتها أن القانون سيُطبّق بحيث لا تُمارس الولايات المتحدة منافسة غير عادلة أو ممارسات أخرى من شأنها زعزعة الأسواق العالمية، فمثل هذا الاضطراب في الأسواق لن يُلحق ضررًا جسيمًا بالدول الأخرى

فحسب، بل سيُلحق الضرر الأكبر بالولايات المتحدة، لأنها أكبر مُصدّر للغذاء في العالم([٦])

كانت المساعدات الغذائية الأمريكية تُقدم بشكل شبه دائم استجابةً لنقص الغذاء في الخارج الناجم عن الحروب والجفاف والزلازل والفيضانات وغيرها من الكوارث وحالات الطوارئ، وكان الهدف توفير إغاثة قصيرة الأجل للمواطنين الأجانب المهددين بالجوع أو المجاعة عن طريق شحن السلع الغذائية من الولايات المتحدة، ومع انتهاء الكارثة، انتهت المساعدة الغذائية أيضًا، في منتصف خمسينيات القرن الماضي، تضاعفت أسباب صادرات الغذاء الأمريكية الممولة حكوميًا إلى دول أخرى، والتي لم تكن مستمدة فقط من استمرار المخاوف الإنسانية، بل أيضًا من مخاوف السياسة الخارجية والأمن القومي التي تفاقمت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولعل الأهم من ذلك كله هو الرغبة في تقليل مخزونات الغذاء الفائضة الضخمة والمكلفة المملوكة للحكومة، وأصبحت المعونة الغذائية الأمريكية واحدة من عدد كبير ومتنوع من البرامج التي تهدف، بطريقة أو بأخرى، إلى حث الدول الأجنبية على استيراد كميات أكبر من الغذاء والألياف من الولايات المتحدة ([٧]) وفي ظل الحرب الباردة واصلت إدارة أيزنهاور في ظل التهديد بالحرب مع الاتحاد السوفيتي بتركيز معظم اهتمامها على الشؤون الخارجية وعلى تأمين الصداقات والحلفاء، ولتحقيق هذه الغاية، سعى أيزنهاور إلى حثّ دول العالم على الانضمام إلى الولايات المتحدة ضد جهود الاتحاد السوفيتي لنشر الشيوعية، وكانت مهمة الحفاظ على الصداقات الدولية غالباً ما تتطلب حوافز تُرجمت إلى نفقات ميزانية للمساعدات الأمنية وغيرها من المساعدات الاقتصادية الأمريكية، وأصبحت صادرات الأغذية المدعومة والمساعدات الغذائية، بشكل أو بآخر عنصراً هاماً في هذه الجهود الرامية إلى كسب الدعم، إن لم يكن الصداقة دائماً، بين الدول

التي تحتاج إلى مساعدة لتلبية احتياجاتها الغذائية المحلية، ومما زاد الأمور تعقيدًا أن الجهات الفاعلة الرئيسة في القيادة العليا للحكومة الأمريكية كانت لديها أولوياتها السياسية الخاصة التي تسعى لتحقيقها (٨)

تعددت مبيعات فوائض الأغذية الأمريكية طبقا للقانون ٤٨٠ على النحو التالي:

١- الباب الأول: مبيعات فوائض الأغذية الأمريكية بالعملات الأجنبية للدول حول العالم، واستخدام هذه الأموال في مساعدة وتنمية هذه الدول.

٢- الباب الثاني: منحَ الأغذية المجانية التي قدمتها الحكومة الأمريكية في حالات الاغاثة كالطوارئ أو الكوارث، مثل الزلازل والفيضانات واصابة الحشرات للمحاصيل والمجاعات والجفاف (*)

٣- الباب الثالث: توزيع الأغذية، محليًا وخارجيًا، من قِبل وكالات تطوعية أمريكية خاصة.

٤- الباب الرابع (منذ ١٩٥٩) مبيعات الأغذية بالدولار الأمريكي بقروض أمريكية ذات فائدة منخفضة لمدة طويلة (٩)

وفى عام ١٩٥٩ اضاف الكونجرس الباب الرابع للقانون بيع الفوائض الأغذية الزراعية بالدولار بفائدة صغيرة، وكانت الفائدة ٢٪ فقط على مبيعات الأغذية، والحصول على قروض أمريكية لشراء الأغذية لمدة ٢٠ عام (١٠) علاوة على ذلك حدد الكونجرس الأمريكي حد اقصى لمنح الغذاء المجانية أغذية الإغاثة (٣٠٠ مليون دولار) في حال الكوارث والإغاثة والزلازل والجفاف واصابة الحشرات وفقا للباب الثاني من القانون ٤٨٠(١١) على الرغم من ذلك لم تتم أي مبيعات في اطار الباب الرابع بالدولار في عهد ايزنهاور لأن القانون ٤٨٠ لم يُوضِّح حق مؤسسة ائتمان السلع بوزارة الزراعة (*) التي كانت تدير تصدير الفوائض الزراعية في استرداد أموالها من الكونجرس عن هذه المعاملات المالية، ولأنه بدون إعادة التمويل للمؤسسة، كان رأس مال ائتمان السلع مقيد

لمدة ٢٠ عام علاوة على تفضيل الدول الشراء بعملتها المحلية (١٢) وقال عضو الكونجرس فريد مارشال Fred Marshall عقب اعتماد القانون ٤٨٠ بخصوص التخلص من فوائض السلع الزراعة: **غذاءنا قد يُلحق ضررًا دائمًا بالشيوعية العالمية أكثر مما تُلحقه جيوشنا**"، عقب ذلك ظهر مصطلح **الغذاء من أجل السلام** في يناير ١٩٥٩ لأول مرة، وأطلق على القانون ٤٨٠، وفي ٢٠ يناير ١٩٦١ تولى جون كينيدي رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية وأحدث تغييرات كبيرة على البرنامج في تعزيز تصدير فوائض الأغذية الأمريكية (١٣) وبناء على ذلك تحول القانون العام رقم ٤٨٠ تدريجيًا من قانون يُعنى أساسًا بالزراعة في الولايات المتحدة إلى قانون يُركز بشكل أساسي على الأغراض الإنسانية والتنموية، وتجدر الإشارة إلى أن القانون في الأساس كان يُسمى قانون تنمية ومساعدة التجارة الزراعية، وليس قانون التنمية والمساعدة الدولية كما حدث في عهد كينيدي، ويمكن القول أن القانون سُنّ في البداية لصالح التخلص من الفوائض الزراعية الأمريكية، وكان هدفه الأساسي هو تقليل الفوائض محليا بتصديرها، وتعزيز دخل المزارع الأمريكية، وتطوير أسواق تجارية للمنتجات الزراعية الأمريكية في الخارج (١٤) وفي ظل القانون كانت الولايات المتحدة لا تحقق أي ربح نقدي من مبيعاتها ولا تُحوّل مدفوعات العملات الأجنبية للدول التي تقوم بشراء السلع بعملتها المحلية، حيث كانت هذه العملات تُوضع في صندوق خاص في البلد المتلقي، وتكون الولايات المتحدة وصيًا مشتركًا، وتنص جميع اتفاقيات بيع الفوائض على كيفية إنفاق الأموال، وتشمل هذه الأغراض النفقات الإدارية، وترويج أسواق المنتجات الزراعية الأمريكية، ومنح التنمية الاقتصادية، والدفاع، وتمويل المدارس التي ترعاها الولايات المتحدة، والمعارض التجارية والزراعية في الدول المتلقية للمساعدة في برنامج الغذاء من أجل السلام (١٥)

أهم الدول التي حصلت على الأغذية من برنامج الغذاء من أجل السلام في عهد أيزنهاور كانت الهند وباكستان وكوريا وتركيا ومصر والبرازيل، في حالة المجاعة أو الكوارث الأخرى، ومن مزايا هذه السياسة أن الولايات المتحدة كانت تُعفى من تكاليف التخزين الباهظة للوفرة الزراعية لديها، وبلغ إجمالي مبيعات الفوائض الزراعية منذ صدور القانون عام ١٩٥٤ حتى نهاية عهد أيزنهاور ما قيمته ٩,٢٥٠ مليار دولار أمريكي بينما كانت قيمة الأغذية المُتبرع بها للإغاثة من الكوارث الخارجية في نفس الفترة بمبلغ ١,٠٣٦ مليار دولار أمريكي لمختلف الدول في العالم (١٦) وبناء على ما تم عرضه يمكنني القول إن برنامج تصدير فوائض الأغذية الأمريكية الى الخارج استخدم لحماية الزراعة الأمريكية في الأساس، وتوفير مصاريف تخزين السلع الزراعية، وتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية للولايات المتحدة من خلال كسب صداقات مع الشعوب الأخرى حول العالم في إطار الحرب الباردة و الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

كينيدي وتطوير برنامج الغذاء من أجل السلام:

شهدت إدارة جون كينيدي إحياء برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية، وزيادة الوعي بأهمية المساعدات الإنسانية كشكل من أشكال الدبلوماسية، وكان الأمن القومي الأمريكي مرتبط بالتقدم الاقتصادي واستقرار الدول الأخرى، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية للدول الأوروبية لدعم إعادة إعمارها (مشروع مارشال)، كما قدمت مساعدات أمنية لهذه الدول وغيرها كحماية من التهديد الشيوعي المزعوم، وتوزعت آليات تقديم هذه المساعدات على عدة جهات حكومية، مما أدى إلى مشاكل في تنسيق هذه الجهود، بناء على ذلك سعى كينيدي إلى تطوير المساعدات الاقتصادية الأمريكية وإعادة تركيزها لتلبية احتياجات العالم النامي (١٧) وفي

نوفمبر ١٩٦٠ هزم جون كينيدي نائب الرئيس ريتشارد نيكسون بفارق ضئيل، ليصبح الرئيس الخامس والثلاثين للولايات المتحدة، وعين كينيدي ليندون جونسون Lyndon Johnson نائبًا له، وجورج ماكجفرن George McGovern عضو الكونجرس عن الحزب الديمقراطي المنتخب من ولاية داكوتا الجنوبية، مديرًا لبرنامج الغذاء من أجل السلام، وأورفيل فريمانOrville Freeman المحامي والحاكم السابق لولاية مينيسوتا، وزيرًا للزراعة، وأعلن كينيدي عن خطته في مؤتمر صحفي في ١٥ ديسمبر ١٩٦٠ ترشيح كل من فريمان وماكجفرن ضمن حكومته، والدور الذي ستلعبه المساعدات الغذائية بموجب القانون ٤٨٠ في سياسته الخارجية بقوله : **أعتقد أن هناك فرصة عظيمة... تنتظرنا في توزيع الغذاء الأمريكي لتوفير نظام غذائي أكثر ملاءمة للناس في جميع أنحاء العالم... أعتقد أنه يجب علينا بذل جهد أكبر في هذا الصدد، أعتقد أن هذا يمنحنا أملًا كبيرًا، ويتيح فرصة عظيمة للولايات المتحدة للقيام بدور مفيد في الغذاء من أجل السلام وتحقيق مستوى معيشة أكثر إرضاءً لجميع الناس في جميع أنحاء العالم**([١٨])

كان برنامج الطعام من أجل السلام سلاح كينيدي غير المرئي في سياسته تجاه العالم الثالث، وبلغت شحنات الطعام بموجب القانون رقم ٤٨٠ مبالغ سنوية تزيد عن 1,5 مليار دولار سنوياً، ولم تلعب هذه المساعدة دوراً إنسانياً بارزاً في تجنب المجاعات على نطاق واسع في بعض الدول النامية فحسب، وإنما استخدام الطعام كوسيلة لدفع المرتبات، بحيث تخطت حدود دورها كبرنامج للإغاثة، وجعلها وسيلة التنمية في العديد من الدول، وبالإضافة إلى تأثير برنامج هذه المساعدة في الخارج وساعد على تبسيط المشكلات الناجمة عن إنتاجية الزراعة الأمريكية، فخفض من تكاليف تخزين الفوائض الزراعية، وزاد من دخل المزارع الأمريكية وقوتها الشرائية، بل إنه ساعد على نقل الطعام

في سفن أمريكية وتدعيم الصناعات البحرية، وبات الطعام من أجل السلام على حد وصف السيناتور الديمقراطي هيوبرت همفرى Humphrey Hubert (نائب الرئيس جونسون بعد ذلك) بأنه نوعا من كيمياء القرن العشرين ([١٩]) كانت أولي خطوات جون كينيدي لتطوير برنامج الغذاء من أجل السلام في بيان القاه في واشنطن خلال جولته للانتخابات الرئاسية في ٣١ أكتوبر ١٩٦٠ ، حيث أكد أن برنامج الغذاء من أجل السلام سيكون (حال فوزه في الانتخابات) برنامج حقيقي وليس شعار، وأن الولايات المتحدة أرضٍ خصبة، أرضٍ غنيةٌ بالغذاء والألياف، ولديها وفرة في الانتاج الزراعي في الوقت نفسه لاسيما وأن العالمٍ كان يعاني أكثر من ٦٠٪ من سكانه من الجوع وسوء التغذية، فقد دفع الفقر والجوع الشديدان في الدول النامية شعوبها إلى أعمال عنف وثورات حثيثة، ولجأ البعض إلى الشيوعية بينما حوّلت الحكومة الأمريكية وفرة الغذاء والألياف إلى مشكلة وعبئ، بدلاً من استغلالها بالقدر الكافي بالكفاءة والمرونة التي من شأنها أن تُعزز العالم الحر بأسره، أكد كينيدي أنه لا يزال ملايين الجوعى، في الداخل والخارج، يعانون من الجوع([٢٠])

علاوة على ذلك أكد كينيدي أنه على الرغم من أن المخزونات الغذائية الأمريكية قد نمت بشكل هائل، ووصلت إلى سبعة أضعاف على ما كانت عليه في يناير ١٩٥٣، فلم يكن نهج التخلص المؤقت من الفوائض المنصوص عليها في القانون العام رقم ٤٨٠ كافياً، فهو لم يُلبِّ احتياجات جياع العالم، ولم يُواكب تنامي المخزونات الأمريكية، ولم تكن الحكومة الأمريكية مستعدة لتوسيع نطاق عملية التخلص المؤقت من الفوائض الزراعية لتتحول إلى جهد بنّاء لاستغلال هذه الفوائض أي استخدام فعال وطويل الأمد لوفرة الغذاء؛ لبناء أسس دائمة للسلام والتقدم الدائمين، ولا يمكن تصحيح هذه الإخفاقات إلا باتباع نهج جديد كليًا لمعالجة مشكلة إنتاج الغذاء، ودعا كينيدي إلى التحرك لتعزيز

برنامج الغذاء من أجل السلام، ليس مجرد شعار، وضرورة استخدام الغذاء والالياف أداةً مهمةً في السياسة الخارجية الأمريكية ([٢١])

خطة الرئيس كينيدي لتطوير البرنامج:

شملت خطة الرئيس كينيدي لتطوير برنامج الغذاء من أجل السلام ست نقاط جاءت على النحو التالي:

١- تحويل البرنامج من برنامج قصير الاجل الى برنامج طويل الأجل، من مجرد التخلص من الفوائض الغذائية الى سياسة دائمة، واستخدام الغذاء كاستثمار طويل الأجل في التنمية، وبديلا للأجور في بناء الطرق والجسور، وشبكات الصرف الصحي، وإمدادات المياه النقية، وبناء المدارس، وغيرها من التحسينات الدائمة والمنتجة للثروة في اقتصاد الشعوب

٢- دمج إدارة المساعدات الاقتصادية تحت اشراف وكالة واحدة ومنها برنامج الغذاء من أجل السلام لسهولة التنسيق، والعمل بكفاءة أكبر، بدلا من تسع وكالات حكومية تقدم المساعدات مما تسبب في ازدواجية الجهود، والتأخير المُضيع للوقت، وانعدام الكفاءة، والارتباك.

٣- زيادة كمية الأغذية السنوية التي كانت توزعها وكالات الإغاثة التطوعية الأمريكية خارج البلاد

٤- مواصلة تقديم المساعدات الحكومية الأمريكية إلى الحكومات في حالة الكوارث المفاجئة والزلازل والفيضانات والجفاف والحرائق وإصابة الحشرات، وتقديم هذه المساعدات بسرعة كبيرة

٥- ضرورة عقد مؤتمر دولي ثانٍ لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) في الولايات المتحدة، وذلك لمعالجة الاحتياجات الغذائية للعالم على نحوٍ بنّاء ومتعدد الأطراف، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، لاستخدام فوائض مخزونات الغذاء والألياف فى الدول المنتجة الى الشعوب التي تعاني من عجز غذائي.

٦- التفاوض على اتفاقيات طويلة الأجل مع الدول الأخرى المنتجة للفوائض الزراعية للتعاون في توفير الغذاء والألياف للعمال في الدول النامية، وذلك لمساعدتهم في بناء الطرق والقنوات، وحفر الآبار، وبناء المدارس، وتعلم مهن ومهارات جديدة، واستخدم وفرة الغذاء العالمية في تكوين رأس المال، وزيادة الإنتاجية، وزيادة الدخل الحقيقي، ويمكن للاتفاقيات أن تُسهم بشكل كبير في خطط التنمية الاقتصادية للدول الأخرى التي تعاني من عجز غذائي، وهذه أهداف برنامج الغذاء مقابل السلام البنّاء الذي يمكنه استخدام القدرة الإنتاجية الزراعية العظيمة التي تتمتع بها أمريكا والعالم الحر، واستخدام الاحتياطات الكبيرة من السلع الزراعية، كمعاقل حيوية للقوة الإيجابية والدفاعية للعالم (٢٢)

تعود أسباب سياسة كينيدي لتطوير مناهج جديدة لسياسة المساعدات الخارجية نتيجة إيمانه الشخصي بأن على الولايات المتحدة مسؤولية كبرى في مساعدة الدول النامية على النهوض اقتصاديًا، أراد كينيدي تحويل برنامج الغذاء من أجل السلام من مجرد التخلص الروتيني من الفوائض الزراعية الأمريكية إلى سياسة خارجية منظمة وثابتة، كما أيد سفر بعثة مدير الغذاء من أجل السلام جورج ماكجفرن إلى أمريكا اللاتينية؛ لاستكشاف السبل التي يمكن من خلالها استخدام وفرة الغذاء الأمريكي للمساعدة في القضاء على الجوع، وسوء التغذية في جميع أنحاء نصف الكرة الغربي، (٢٣)

تعيين مدير لبرنامج الغذاء من أجل السلام

قام كينيدي بتعيين جورج ماكجفرن مديرًا لبرنامج الغذاء من أجل السلام، وكلفه بالإشراف والتنسيق مع وكالة التعاون الدولي بوزارة الخارجية، ومؤسسة ائتمان السلع بوزارة الزراعة من خلال الأمر التنفيذي رقم ١٠٩١٥ في 24 يناير ١٩٦١، وقام كينيدي بتعديل الأوامر التنفيذية السابقة لتحديد مسؤوليات مدير برنامج الغذاء من أجل السلام ، وأشار إلى أن الوفرة الزراعية الأمريكية توفر فرصة فريدة للولايات المتحدة؛ لتعزيز مصالح السلام بطريقة مهمة، ولعب دور مهم في المساعدة على توفير نظام غذائي أكثر ملاءمة للشعوب في جميع أنحاء العالم، كانت صادرات المنتجات الزراعية لها أهمية كبيرة للاقتصاد المحلي التي كانت تشكل ١١ % من إجمالي الدخل الزراعي ، وبناءً على ذلك قام كينيدي بتعيين مدير برنامج الغذاء من أجل السلام يخضع لتوجيهات رئيس الجمهورية ([٢٤]) أوضح الأمر التنفيذي الذى أصدره الرئيس كينيدي في 24 يناير ١٩٦١ صلاحيات وواجبات مدير برنامج الغذاء من أجل السلام حيث قام الرئيس بتعديل الأمرين التنفيذيين ١٠٨٩٣ و١٠٩٠٠(*) من أجل ادراج واجبات ومهام وصلاحيات مدير برنامج الغذاء مقابل السلام ليكون مسئول عن الإشراف والتنسيق ببيع فوائض السلع الزراعية بالإضافة إلى المهام المنصوص عليها في قانون تنمية ومساعدة التجارة الزراعية، وبموجب الأمر التنفيذي رقم ١٠٩٠٠ في استخدام السلع الزراعية الأمريكية لتعزيز السياسة الخارجية للولايات المتحدة ([٢٥]) قرر الرئيس كينيدي أن يكون مقر مدير برنامج الغذاء من أجل السلام في المكتب التنفيذي للرئيس في البيت الأبيض، وأكد أن الوفرة الزراعية الأمريكية تتيح فرصةً عظيمةً للولايات المتحدة لتعزيز مصالح السلام بشكلٍ فعّال، وللاضطلاع بدورٍ مهم في المساعدة على توفير غذاءٍ أكثر ملاءمةً لشعوب العالم أجمع، وضرورة استغلال هذه الفرصة على أكمل وجهٍ وبنّاء، وأكد كينيدي ضرورة تضيّق الفجوة بين

الوفرة الزراعية في الولايات المتحدة وبين المجاعة الوشيكة في الخارج، فالإنسانية والحكمة، على حدٍّ سواء، تُشيران إلى بذل جهدٍ كبيرٍ من الولايات المتحدة، بنقل السلع والمنتجات الزراعية الأمريكية إلى الخارج([٢٦])

أكد الرئيس كينيدي ضرورة مركزيةً المساعدات لتصبح أكثر فعاليةً وأداةً أكثر فائدةً للسياسة الخارجية وأكثر فعاليةً، من خلال تعيين مدير الغذاء من أجل السلام، الذي عمل تحت إشراف رئيس الجمهورية بالتنسيق مع وزير الخارجية ووزير الزراعة على وجه الخصوص، لممارسة القيادة الإيجابية والإشراف المستمر على الأنشطة المختلفة في هذا المجال، بحيث يمكن تحقيق علاقة متناغمة بينها، وأكد كينيدي أن المهمة الأكثر إلحاحًا التي طلبتُ من المدير القيام بها إجراء مراجعة شاملة لجميع هذه الأنشطة ودراسة إمكانية تحسينها، واطلاع الرئيس على نتائج هذه المراجعة وتوصياته للتحسين، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالتعديلات التشريعية اللازمة، وطلب من مدير برنامج الغذاء من أجل السلام دراسةَ العلاقة الوثيقة بين الأنشطة الزراعية الخارجية والجوانب الأخرى لبرنامج المساعدات الخارجية بعناية، ووضع البرامج والسياسات اللازمة ([٢٧]) وفى ٢٤ يناير أُوصي الرئيس كينيدي ببرنامج عالمي للغذاء من أجل السلام في تقريرٍ، ودعا إلى تقديم إعاناتٍ لضمان أقصى إنتاجٍ زراعيٍّ محلي، وتقديم هدايا غذائية للدول الفقيرة أو تخفيضاتٍ في المبيعات الخارجية بما لا يقل عن ٣ مليارات دولار من الغذاء والألياف سنوياً، ونقل مهام التخلص من الفوائض الزراعية، التي كانت مُشتتة من قبل بين وزارتي الخارجية والزراعة إلى مدير برنامج الغذاء من أجل السلام، جورج ماكجفرن ونائب المدير جيمس سيمينجتون James Symington وكلف كينيدي مدير البرنامج بإجراء مراجعة للبرنامج والتوصية بالتحسينات الإدارية الممكنة واقتراح التشريعات اللازمة لتحسين وتطوير البرنامج ([٢٨]) وفى هذا الاطار قدم جورج ماكجفرن تقرير إلى الرئيس كينيدي

بضرورة موافقة الكونجرس على تخصيص مبلغ ٢ مليار دولار لتمويل شحنات مخزونات مؤسسة ائتمان السلع الأساسية في اطار البرنامج إلى المناطق المحتاجة في الخارج (يزيد هذا المبلغ بمقدار ٩٠٠ مليون دولار عن خطة الرئيس أيزنهاور) وذكر التقرير أن الفكرة ينبغي أن تتمثل في توفير هذه الضروريات لكل من يحتاجها، ولتحقيق هذه الغاية، حثّ تقرير مدير البرنامج جورج ماكجفرن الرئيس كينيدي ضرورة موافقة الكونجرس للسماح للحكومة بإبرام عقود مدتها خمس سنوات مع الدول الأجنبية الراغبة في المنتجات الزراعية الأمريكية، واقترح مدير البرنامج مراجعة قانون التخلص من الفوائض الزراعية للسماح بمنح قروض تصل مدتها تصل إلى ٤٠ عاما بفائدة ٢٪ وقبول الدفع بالدولار أو السلع أو الخدمات، بينما كان القانون يجيز قروض لمدة ٢٠ عام (٢٩)

أوضحت مذكرة لوزارة الخارجية بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٦١ على أهمية سياسة المساعدات الاقتصادية الخارجية لبرنامج الغذاء من أجل السلام من خلال ربطه بالتنمية بناء على رغبة الرئيس كينيدي الذي طلب من ماكجفرن إجراء مراجعة مكثفة لاستخدام المنتجات الزراعية الأمريكية في الخارج، والتحسينات الممكنة فيها، وإيلاء اهتمام فوري لجوانب ربط الغذاء بالتنمية في الدول الأخرى، لتعزيز مصالح الولايات المتحدة، وكذلك مصالح الدول الفقيرة (٣٠) وأشارت مذكرة الخارجية أيضا إلى دور الأغذية الأمريكية إلى يوغوسلافيا في إطار الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي حيث كانت يوغوسلافيا التي تعد مثالاً رائعاً فقد وفّرت كميات كبيرة من الغذاء الأمريكي للحكومة اليوغوسلافية، بالعملة المحلية اليوغوسلافية طبقا للباب الأول من قانون ٤٨٠، مما تسبب تلبية نقص الغذاء في يوغوسلافيا، بل ووفّر الأموال اللازمة لمشاريع تنموية مهمة، ومن النتائج الأخرى أن يوغوسلافيا أحرزت تقدم أفضل في تلبية احتياجات شعبها مقارنةً بما كانت عليه عندما كانت عضواً في الكتلة السوفيتية، كما نجح استخدام الغذاء الأمريكي لأغراض التنمية على نطاق محدود في الهند، وفي أجزاء كثيرة من آسيا وأفريقيا في التنمية، وامكانية أن

يُساعد الغذاء في المشروعات، وقد استُخدم في بناء السكك الحديدية، كما يُمكن للقمح أن يُوفر تمويلًا لبناء الجامعات، ودفع رواتب المعلمين، ودعم الطلاب، ومن المرجح أن يُقدم الشعب الأمريكي على المدى البعيد دعمًا أكبر بكثير لبرنامج غذائي مُصمم لتنمية دولة أجنبية منه لمناشدة إطعام الجياع، تتميز برامج الغذاء من أجل التنمية بميزة إضافية تتمثل في وعدها بنهاية حتمية، سعيدة، حتى لو كانت بعيدة المنال، والتأكيد على أن الغذاء من أجل السلام يعني في المقام الأول الغذاء من أجل التنمية (٣١)

بعثة الغذاء من أجل السلام إلى دول أمريكا اللاتينية

أرسل مدير البرنامج ماكجفرن مذكرة الى الرئيس كينيدي في ٢٦ يناير ١٩٦١ حول الغذاء من أجل السلام، ومن خلال التحقيق الأولى في بعض الإمكانيات الكامنة في البرنامج استنتج ماكجفرن أن إحدى الخطوات الأولى التي يمكن اتخاذها السلام في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وربما جنوب شرق آسيا هي إنشاء بعثات خاصة للغذاء من أجل السلام في بعض البلدان التي ستستفيد أكثر من برنامج مساعدات غذائية موسع، ولا توجد سوى معرفة ضئيلة بإمكانيات الحصول على مثل هذه المساعدة من برامج توزيع الغذاء الأمريكية، وأن الموظفين الأمريكيين أنفسهم في الخارج يفتقرون في بعض هذه البلدان ليسوا على دراية ببرامج الغذاء الأمريكية كما هو مرغوب فيه، وطالب ماكجفرن ارسال فريق صغير من الخبراء، من ممثلين عن دائرة الخدمات الزراعية الخارجية، وهيئة الزراعة الأمريكية، ووزارة الخارجية، بتنظيم وتوجيه ماكجفرن، إلى كل منطقة من المناطق الثلاث المذكورة، فقد تكون هذه الفرق فعالة في تعريف كل من الموظفين الأمريكيين والحكومات الاجنبية المعنية بالإجراءات الواجب اتباعها لتأمين السلع الغذائية الأمريكية (٣٢) وفي ٣٠ يناير ١٩٦١ أعلن الرئيس كينيدي أنه سيتم إرسال بعثة أمريكية في اطار برنامج الغذاء من أجل السلام على الفور إلى أمريكا اللاتينية؛ لاستكشاف السبل التي

يمكن من خلالها استخدام وفرة الأغذية الأمريكية الضخمة التي تملكها الولايات المتحدة للمساعدة في القضاء على الجوع، وسوء التغذية في مناطق معينة في نصف الكرة الغربي ، وأن الحكومة الأمريكية تعمل على توسيع برنامجها الغذاء من أجل السلام بكل السبل الممكنة، واستخدام نتاج الوفرة الأمريكية بشكل أكثر فعالية لتخفيف وطأة الجوع ودعم النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، وطلب كينيدي من مدير البرنامج اقتراح سبل إضافية تُمكّن الفوائض الزراعية في تعزيز مصالح السلام العالمي، بما في ذلك إنشاء احتياطيات غذائية عالمية (٣٣) وفى هذا الإطار كتب كينيدي مذكرة إلى وزير الخارجية دين راسك Rusk Dean ووزير الزراعة فريمان، وماكجفرن في 31 يناير ١٩٦١ طالبهم بإرسال بعثة الغذاء من أجل السلام على الفور إلى أمريكا اللاتينية، وبناء على ذلك نسق ماكجفرن مع إدارة التعاون بوزارة الخارجية، وهيئة ائتمان السلع بوزارة الزراعة وتحديد أعضاء البعثة إلى أمريكا اللاتينية (٣٤) وخلال مؤتمر صحفي في ١ فبراير ١٩٦١ أكد كينيدي أن بعثة الغذاء من أجل السلام لدول أمريكا اللاتينية تهدف الى تحديد الاحتياجات الغذائية، وعقب ذلك أعلن البيت الأبيض في ٨ فبراير عن مغادرة جورج ماكجفرن مدير برنامج الغذاء من أجل السلام، برفقة آرثر شليزنجر Arthur Schlesinger (المؤرخ ومستشار الرئيس كينيدي) إلى الأرجنتين والبرازيل، والموافقة على قيام بعثة أخرى في ١٢ فبراير برئاسة نائب مدير برنامج الغذاء من أجل السلام جيمس سيمينجتون لباقي الدول الأمريكية، للتعريف وإجراء مناقشات حول برنامج الغذاء واحتياجات الدول الأمريكية (٣٥)

قام مدير برنامج الغذاء من أجل السلام بإرسال مذكرة الى الرئيس كينيدي في ٢٧ فبراير ١٩٦١ حول نتائج زيارة البعثة الأمريكية الى أمريكا اللاتينية حيث زارت البعثة برئاسة ماكجفرن الأرجنتين، والتي كانت تشعر بقلق عميق إزاء التأثير المحتمل لبرنامج

الغذاء من أجل السلام على صادرتها الزراعية لاسيما، وأن الأرجنتين كانت من الدول المصدرة للغذاء، وأكد ماكجفرن في مذكرته أن البعثة الأمريكية روجت لمشروع الغذاء في الأرجنتين ([٣٦]) وعلى الرغم من ذلك أوضحت مذكرة من مساعد المدير لشؤون دول أمريكا اللاتينية بوكالة المعلومات الأمريكية ماكنايت McKnight إلى نائب المدير ويلسونWilson بتاريخ 7 مارس ١٩٦١ انتشار الدعاية السلبية في الأرجنتين ضد برنامج الغذاء من أجل السلام عقب مغادرة جورج ماكجفرن الأرجنتين، وبداية حملة معارضة لبرنامج الغذاء الأمريكي، ووصفت الحملة برنامج الغذاء من أجل السلام بانه "إطعام اليوم، وتجويع الغدً" وهدفت الحملة الى حماية الصادرات الأرجنتينية الرئيسية لاسيما صادرات القمح، كانت الأرجنتين تخشى الضرر، واوصى ماكنايت بحملة من الدعاية الأمريكية المكثفة لدعم برنامج الغذاء وعدم السماح بتشويه صورة الولايات المتحدة في الدول الأمريكية وضرورة توضيح ذلك من خلال خطابات الرئيس كينيدي لدعم البرنامج واقترح ماكنايت شعار" إطعام اليوم، والاكتفاء الذاتي غدًا، لدعم برنامج الغذاء([٣٧])

عقب ذلك زارت البعثة الأمريكية البرازيل واستقبلها الرئيس البرازيلي جانيو كوادروس Janio Quadros فى ١٨ فبراير ١٩٦١ جورج ماكجفرن وقدم الأخير عرضاً مهماً لمساعدة حكومة كوادروس التي كانت تعاني من أزمة اقتصادية، من خلال اقتراح برنامج موسع لإرسال فوائض الغذاء إلى البرازيل، وعرض ماكجفرن مساعدة الولايات المتحدة على الحكومة البرازيلية لتلبية حاجة البرازيل العاجلة من القمح، والبدء في برنامج مساعدات لتوزيع الغذاء في إقليم شمال شرق البرازيل الذي كان يعاني من المجاعة وفسّر المسؤولون الأمريكيون، بتفاؤل، ردّ فعل الرئيس البرازيلي وكبار المسؤولين الحكوميين بشأن برنامج فوائض الأغذية على أنه مؤشر على إمكانية استعادة العلاقات مع أكبر

دولة في أمريكا اللاتينية سكانها ٦٥ مليون نسمة في ذلك الوقت وكانت أهم أهداف الرئيس كينيدي السعي للتفاهم الوثيق والثقة المتبادلة في القضايا السياسية والاقتصادية مع البرازيل، نظراً للنفوذ الكبير للبرازيل في نصف الكرة الأرضية، التي كانت تعانى من أزمة غذاء، وكانت أكبر مستورد للقمح، وكانت البرازيل تستورد القمح من الأرجنتين وأورجواي والاتحاد السوفيتي وكان ذلك يقلق الولايات المتحدة من زيادة النفوذ السوفيتي في أكبر دولة لاتينية (٣٨) وأكدت بعثة الغذاء من أجل السلام بعد زيارتها البرازيل على وجود فرصة هائلة أمام الولايات المتحدة لاستخدام برنامج الغذاء من أجل السلام في هذا التوقيت، وتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية الأمريكية، وأوصت البعثة ضرورة التفاوض السريع على بيع القمح الأمريكي للبرازيل بالعملة البرازيلية، بموجب الباب الأول وتقديم الغذاء للإغاثة الباب الثاني في الأحياء الفقيرة في المدن، وبشكل أكثر إقليم شمال شرق البلاد الحاجة في المناطق الريفية المأساوية التي تعاني من الجفاف في الشمال الشرقي حيث كان ينتشر الجوع على نطاق واسع وتزداد الاضطرابات الاجتماعية، وأكد ماكجفرن أن الجوع الحاد في إقليم شمال شرق البرازيل، أكبر وأهم منطقة جوع في أمريكا اللاتينية، وهو في حاجة ماسة إلى التوزيع الفوري للغذاء للبشر والأعلاف للماشية (٣٩)

على أية حال أسفر ملخص زيارة بعثة برنامج الغذاء للأرجنتين والبرازيل في الفترة من ١٤ الى ٢٠ فبراير ١٩٦١ على نتائج مهمة ففي الأرجنتين كانت فرص بيع الغذاء ضئيلة، وكان لديها إمدادات وفيرة نسبيا من الغذاء، أما في البرازيل فقد أسفرت زيارة البعثة على احتياج البرازيل للأغذية الأمريكية و المفاوضات بشأن بيع ما يقرب من مليون طن من القمح وإنشاء احتياطي اقليمي من القمح في البرازيل، والتبرع من حكومة الولايات المتحدة إلى حكومة البرازيل بموجب الباب الثاني أغذية الإغاثة، وضرورة توسيع نطاق الباب الثالث من خلال منح أغذية الوكالات التطوعية الأمريكية وأكدت بعثة الغذاء

على وجود مشاكل حادة في التغذية والصحة والإسكان في الأحياء الفقيرة المروعة في ريو دي جانيرو والمدن الشمالية الشرقية، وكان هناك حاجة إلى توسيع نطاق عمليات الغذاء وأوصى ماكجفرن الرئيس كينيدي تنمية شمال شرق البرازيل واعتبارها منطقة ذات أولوية قصوى للحصول على مساعدة واسعة النطاق يمكن أن يلعب فيها الغذاء والأعلاف دورًا مهما (٤٠) وخلال كلمة الرئيس كينيدي في حفل استقبال السلك الدبلوماسي لجمهوريات أمريكا اللاتينية في البيت الأبيض، أكد على أن الولايات المتحدة تنتهج سياسة برنامج الغذاء من أجل السلام، والمساعدة في إنشاء احتياطيات غذائية في المناطق التي تعاني من جفاف متكرر، والمساعدة في توفير وجبات غداء مدرسية للأطفال، وتوفر حبوب الأعلاف؛ لاستخدامها في التنمية الريفية، وأكد كينيدي أن الجوعى من الرجال والنساء لا يطيقون انتظار المناقشات الاقتصادية أو الاجتماعات الدبلوماسية وجوعهم يقع على عاتق ضمائر إخوانهم البشر (٤١) ومن أجل تنفيذ خطة ماكجفرن لتوسيع صادرات الأغذية كان لابد من دعم الكونجرس وأوصى مدير البرنامج الرئيس كينيدي ضرورة الحصول على موافقة فورية من الكونجرس على تخصيص مبلغ ٢ مليار دولار أخرى كاعتماد إضافي لعام ١٩٦١ بعدما استُنفدت الأموال المخصصة للعام المالي نتيجةً للاتفاق الذي أُبرم مع الهند في مايو ١٩٦٠ لبيع ١٧ مليون طن من القمح مقابل ١,٣ مليار دولار وتم البيع بالروبية الهندية على أربع سنوات، القانون كان لا يسمح بتجاوز مبلغ ٢ مليار دولار في العام الواحد، علاوة على ذلك تضمنت توصيات ماكجفرن للرئيس كينيدي الحصول على تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لأغذية الإغاثة طبقا للباب الثاني (كان الحد الاقصى ٣٠٠ الف دولار) وأوصى ماكجفرن الرئيس كينيدي السعي لدى الكونجرس من أجل تخصيص ٦ مليار دولار لإبرام اتفاقيات بيع الفوائض الزراعية الأمريكية لمدة ثلاث سنوات بدءًا من عام١٩٦٢ (٤٢)

الأبعاد السياسية لبرنامج الغذاء من أجل السلام

أكد وزير الزراعة الأمريكي أورفيل فريمان في ٢٣ مارس ١٩٦١ ضرورة استغلال الولايات المتحدة تفوقها الزراعي على الاتحاد السوفيتي كسلاح دبلوماسي لرسم مستقبل العالم، في ظل التنافس بين الغرب والعالم الشيوعي، واعتبر الزراعة أحد المجالات التي تتمتع الولايات المتحدة فيها بتفوق واضح ومُثبت لا جدال فيه، وأضاف أن على الولايات المتحدة أن تنظر إلى وفرتها في منظورها الصحيح، كجزء من حملة اجتماعية واقتصادية وصحية ورعاية اجتماعية هائلة نحو عصر الوفرة لجميع شعوب العالم، وانه يجب على الولايات المتحدة أن تتوقف عن التفكير في الوفرة من منظور التخلص من الفوائض الزراعية كشيء يجب التخلص منه ومنع حدوثه مرة أخرى وصرح فريمان قائلاً: "**الوفرة أداة ديناميكية للصحة والتقدم والسلام، الغذاء قوة، لذا، أصبح الغذاء سلاحًا دبلوماسيًا** (٤٣) وعقب ذلك أوضح الرئيس كينيدي تقدم برامج الغذاء من أجل السلام في أمريكا اللاتينية في 29 مارس ١٩٦١ وعزم الولايات المتحدة على تكثيف العمل في الدول الأمريكية، وبداية المفاوضات لتنفيذ توصيات فريق الغذاء من أجل السلام في عدد من الدول اللاتينية، وقد تم بالفعل تنفيذ بعضها حيث كان يعاني ملايين من الرجال والنساء من نقص حاد في البروتين، وأعلن كينيدي استخدام فوائض حبوب الأعلاف الأمريكية لزيادة إنتاج الدواجن والماشية الغنية بالبروتين، ويمكن للولايات المتحدة المساعدة في حل هذه المشكلة، وأشار إلى أنه سيرسل السيد جوناثان جارست Jonathan Garst مستشار برنامج الغذاء من أجل السلام، إلى البرازيل لمناقشة تحويل فوائض حبوب الأعلاف إلى بروتين نادر، ووصف هذه الخطوة كبداية، لمشروع تجريبي، في جهد شامل على مستوى نصف الكرة الأرضية للقضاء على نقص البروتين، وتوفير نظام غذائي يليق بجميع سكان الأمريكتين (٤٤) وفى هذا الاتجاه أرسل ماكجفرن مذكرة الى الرئيس

كينيدي عن نتائج بعثة الغذاء لأمريكا الجنوبية خلال الفترة من ١٢ فبراير الى ١٣ مارس ١٩٦١ حيث زات البعثة بوليفيا، وأوصت على ضرورة الدعم الأمريكي لبرنامج التغذية المدرسية، واستخدام الغذاء مقابل الأجور للعمال في مشاريع التنمية داخل البلاد، وفى تشيلي أوصت بعثة الغذاء الدعم بالغذاء من الوكالات التطوعية الأمريكية طبقا للباب الثالث من القانون؛ نتيجة للزلزال الذي ضرب البلاد، أما في كولومبيا أوصت البعثة على إمدادها بطعام الإغاثة، وفى الإكوادور أوصت بعثة الغذاء تقديم الأغذية من أجل مشاريع التنمية في الطرق والري طبقا للباب الثاني، وفى باراجواي أوصت البعثة تصدير الغذاء من الباب الأول بالعملة المحلية، أما في حالة بيرو فقد كانت منطقة بونو تعانى من فقر مدقع، وأوصت بعثة الغذاء دعم بيرو من الأغذية الأمريكية من الباب الأول، علاوة على منح أغذية الإغاثة طبقا للباب الثاني، أما أوروجواي فقد رات البعثة أنها دولة غنية ومصدرة للغذاء، وأوصت فقط بالسماح باتفاقيات من الباب الأول واستخدام المخصصات المالية في مشاريع التنمية في أوروجواي، وفى فنزويلا كان هناك مفاوضات بشأن اتفاقية قمح كبيرة من الولايات المتحدة من مبيعات الباب الاول، كما حددت البعثة مجالات قد يكون فيها برنامج الباب الثاني منح الاغاثة مفيدة، مثل إعادة التوطين الريفي وبناء الطرق والجسور والمنازل (٤٥)

من خلال العرض السابق يمكنني القول أن الاهتمام الكبير من الرئيس كينيدي لتصدير الأغذية الأمريكية في إطار برنامج الغذاء من أجل السلام لكسب شعوب أمريكا اللاتينية ، بسبب الصراع مع الاتحاد السوفيتي بعد تحول دولة كوبا الى الشيوعية، وعقد اتفاقيات بين الجانبين، منذ نجاح الثورة بقيادة فيدل كاسترو ١٩٥٩ ، ومحاولات تصدير الثورة ونشر النفوذ الشيوعي الى دول أمريكا اللاتينية الأخرى، وبناء على ذلك زادت برامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية في عهد الرئيس كينيدي الى دول أمريكا اللاتينية

من خلال تكثيف برنامج الغداء من أجل السلام ومشروع كينيدي التحالف من أجل التقدم الخاص بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأمريكية ونالت المنطقة اهتمام غير مسبوق بعد تحول كوبا للشيوعية.

تقدم برنامج الغذاء من أجل السلام

في ٨ أبريل ١٩٦١ وافقت الولايات المتحدة على تصدير اللحوم والحليب والدهون والدواجن لتونس في إطار برنامج الغذاء من أجل السلام واندونيسيا وبيع الحليب والحبوب وتقديم الغداء لأطفال المدارس الابتدائية في جمهوريات أمريكا الوسطى الجبلية، وتقديم حبوب الأعلاف للبرازيل وبيرو، واستخدام الطعام بدل الأجور في المدارس الريفية والمساكن في المناطق اللاتينية وغيرها من المناطق النامية. (٤٦) وفى هذا الإطار قدمت الولايات المتحدة أغذية الى الكونغو لإنقاذ ٣٠٠ ألف شخص من الجوع لمدة عام، ويأتي ذلك ضمن خطة الرئيس كينيدي لدعم الدول الافريقية بالغذاء، لاسيما وأن الكونغو كانت تمر بأزمة سياسية وصراع بين الرأسمالية والشيوعية في ذلك التوقيت علاوة على الفقر الذي كانت تعيشه البلاد (٤٧) وفي ١ يوليو ١٩٦١ وافقت الحكومة الأمريكية على بيع الأغذية إلى ليوغوسلافيا بمبلغ ٣٣,٦ مليون دولار من المنتجات الزراعية في إطار برنامج الغذاء من أجل السلام (٤٨) وفى هذا الإطار أيضا عقدت الولايات المتحدة اتفاق مع اليونان لتصدير القمح وحبوب الأعلاف بمبلغ ٩,٣ دولار في إطار برنامج الغذاء من أجل السلام، وذلك وفقًا لاتفاقية تم توقيعها بين الحكومة اليونانية وسفارة الولايات المتحدة(٤٩) أرسل كينيدي رسالة إلى الرئيس البوليفي باز استنسورو Paz Estenssoro بشأن برنامج طويل المدى لتنمية بوليفيا في ١٥ مايو ١٩٦١ أوضح خلالها أهداف برنامج الغذاء من أجل السلام، وبعد الاتفاق مع الحكومة البوليفية خصص مبلغ

١,٣مليون دولار من الأغذية وتقديم برنامج وجبات غذاء مدرسية واغذية إغاثة الى بوليفيا([٥٠])

استخدام الغذاء مقابل الأجور والتنمية

استخدم فائض الغذاء الأمريكي محل الأجور الألاف العمال في مشاريع التنمية في ثماني دول أجنبية، في داهومي (بنين) وإثيوبيا واليونان وإندونيسيا وإيران والمغرب وتايوان، وتونس، واستخدام الغذاء في مشاريع التنمية، وشملت المشاريع التي أسهم الغذاء الأمريكي في تمويلها كأجور للعمال السدود الصغيرة، وقنوات الري والصرف، والآبار والصهاريج، وطرق الأسواق الريفية، وإعادة التشجير، وتخصيب التربة، إلى جانب ذلك استخدام الغذاء كأداة للتنمية الاقتصادية وتقديم وجبات غداء مدرسية في دول مختارة من أمريكا اللاتينية ([٥١]) استفادت الولايات المتحدة من برنامج الغذاء من أجل السلام من خلال توفير أموال تخزين السلع وحماية الزراعة والاسعار من الكساد، حيث كانت الولايات المتحدة تصدر قمح بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار سنويًا من الفوائض الغذائية خلال هذه الفترة، واسهم التصدير في توفير ٢.٧٥ مليون دولار يوميا عبارة عن رسوم تخزين، ومزايا استخدام الغذاء مقابل الأجور لمشاريع التنمية ([٥٢]) أعلن كينيدي خلال مؤتمر صحفي فى٢١ أبريل ١٩٦١ أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت دعمًا ملموسًا لمبادرة الأمم المتحدة واسعة النطاق للقضاء على الجوع في العالم، ووجه مدير الغذاء من أجل السلام بتقديم ٤٠ مليون دولار من السلع الغذائية لدعم احتياطي مبدئي للأمم المتحدة بقيمة ١٠٠ مليون دولار ([٥٣]) بينما أشار تقرير موجز عن برنامج الغذاء من أجل السلام عن نتائج الشهور الأولى (من ٢٠ يناير ١٩٦١ الى ١ مايو ١٩٦١) من البرنامج ، وفيما يتعلق بمبيعات الباب الأول: مبيعات العملات الأجنبية تم شحن ما يقرب من ٣ ملايين

طن من السلع الزراعية، وبلغت قيمة هذه الشحنات ما يعادل ٢٥٠ مليون دولار، بالإضافة إلى ذلك، وتوقيع ١٥ اتفاقية جديدة مع ١١ دولة لبيع سلع بقيمة ١٠٧ مليون دولار، وتكاليف نقل بحري ١١ مليون دولار (بلغت التكلفة الإجمالية لمؤسسة ائتمان السلع ١٦٧ مليون دولار) والتفاوض على بيع مليون طن من القمح الى البرازيل، وفى المجمل تم بيع ٢٤ مليون بوشل من القمح، و٣٠٠ ألف بوشل من حبوب الاعلاف، و1,8 مليون طن من الأرز، و٣٠٠ ألف بالة من القطن و٦ ملايين رطل التبغ و٦٧ مليون رطل الزيوت النباتية و٤.٥ مليون رطل من الفواكه وفى الباب الثاني أغذية الإغاثة تم وضع خطة لدعم (١) وجبات الغذاء المدرسية (٢) الاسكان القائم على الاعتماد على الذات وبناء الطرق والحفاظ على التربة بدعم من الغذاء كجزء من تكلفة الأجور (٣) استصلاح الأراضي وإعادة توطين السكان، ومشاريع مماثلة ([٥٤]) وفيما يتعلق الباب الثالث أغذية الوكالات التطوعية والجمعيات الخيرية الأمريكية بلغ إجمالي عدد المعاملات لهذه الفترة نحو ١٩ معاملة بقيمة إجمالية قدرها 58,4 مليون دولار، إضافة الى سلع غذائية بقيمة ٥ مليون دولار كانت معلقة في انتظار تسليمها، وشملت السلع الزراعية التي تم تداولها بموجب هذه الاتفاقيات القمح والذرة وحبوب الأعلاف والجلود والقطن والتبغ والأرز المطحون والحليب المجفف منزوع الدسم ([٥٥])

وقام مكتب الغذاء من أجل السلام خلال اول ١٠٠ يوم في عد الرئيس كينيدي بعدة أنشطة على سبيل المثال: (١) التركيز على التغطية الصحفية والإذاعية والتلفزيونية من خلال إعداد البيانات وتقديم المعلومات للصحافة، والمشاركة في البرامج الإذاعية والتلفزيونية، للتوعية بأهداف برنامج الغذاء.

(٢) محاولات ربط حملة التحرر من الجوع التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ببرنامج الغذاء من أجل السلام.

(٣) إعداد كتيب الغذاء من أجل السلام، الذي وصف البرنامج على الصعيد الوطني، والعمل على طباعة ٥٠,٠٠٠ نسخة أولية لدعم البرنامج.

(٤) الاعلان عن مسابقة شعار لبرنامج الغذاء من أجل السلام في مجلة بريد Parade لتي كانت توزع ١١ مليون نسخة يوم الأحد لتقديم تصميمات من أجل اختيار شعار مناسب لبرنامج الغذاء من أجل السلام.

(٥) تجميع صور فوتوغرافية فائقة الجودة لكل من الأدلة المأساوية على الجوع في العالم وبرنامج الغذاء من اجل السلام الأمريكي الثناء العمل ([٥٦])

ومن ضمن إنجازات برنامج الغذاء من أجل السلام انشاء المجلس الاستشاري الأمريكي للغذاء من أجل السلام حيث تم اعداد التوصيات النهائية بشأن عضوية المجلس، بعدما طلب ماكجفرن من قطاعات الزراعة والصناعة والعمل والكنيسة والتعليم والمجتمع المدني بتعيين ممثلين للعمل في المجلس، وكان الهدف من وجود المجلس الأمريكي للغذاء (١) مساعدة ماكجفرن بشأن إدارة واتخاذ القرارات (٢) الكتابة عن الجوع في العالم (٣) السعي لدعم المواطنين الحملة الأمم المتحدة للتحرر من الجوع ([٥٧]) وفى ٦ مايو قام الرئيس كينيدي بتعيين أعضاء المجلس الاستشاري للبرنامج، وضم ١٢٥ شخصية أمريكية بارزة من أجل توجيه المواطنين الامريكيين المهتمين بمساعدة جهود برنامج الغذاء من أجل السلام ([٥٨])وعلى الرغم من ذلك حدث اختلاف بين وزارة الخارجية ووزارة الزراعة على إدارة برنامج الغذاء من أجل السلام وساد التنافس بين وزارة الزراعة ووزارة الخارجية من أجل السيطرة على البرنامج، على الرغم من ادارة جورج ماكجفرن البرنامج والذي كان تحت اشراف مباشر من الرئيس كينيدي وكان يقدم تقاريره الى الرئيس كينيدي، وكان يساعد ماكجفرن طاقم عمل مكون من خمسة عشر رجلاً، إضافة الى

المنسق لكل من وزارة الخارجية ووزارة الزراعة ([٥٩]) على الرغم من المشاركة في إدارة البرنامج سادت الخلافات بين وزارة الزراعة ووزارة الخارجية للسيطرة على برنامج الغذاء من أجل السلام، حيث سعى مسؤولو وزارة الزراعة، بمن فيهم الوزير فريمان نفسه إلى السيطرة على برنامج الغذاء من أجل السلام والتقليل من دور وزارة الخارجية ([٦٠])

برنامج الغذاء وتنمية إقليم شمال شرق البرازيل

وفي 14 يوليو ١٩٦١ أكد بيان الرئيس كينيدي بشأن خطة تنمية شمال شرق البرازيل (*) أنه لا توجد منطقة في نصف الكرة الغربي بحاجة ماسة إلى الاهتمام أكثر من شمال شرق البرازيل؛ بسبب المعاناة من الفقر والجوع والمرض، ودعا الرئيس كينيدي مدير وكالة تنمية شمال شرق البرازيل سيلسو فورتادو Furtado Celso لزيارة واشنطن لدراسة سبل التعاون في التعامل مع هذه الأزمات، ومراجعة الخطط المقترحة لتنمية شمال شرق البلاد، وكان فورتادو قد أعد خطة خمسية لمنطقة شمال شرق البلاد تهدف إلى إعادة بناء اقتصاد تلك المنطقة وبث الأمل في حياة أفضل لسكانها، تضمنت الخطة تكلفة إجمالية قدرها ٩٠٠ مليون دولار لمدة خمس سنوات عبارة عن ٥٠٠ مليون دولار تُقدمها البرازيل و١٢٦ مليون دولار من مؤسسات دولية مثل البنك الدولي، أما المبلغ المتبقي نصفه من الولايات المتحدة من برنامج الغذاء، وخلال زيارة فورتادو أبرمت البلدين اتفاقيات أولية لتوفير الحبوب وشحم الخنزير، كجزء من برنامج الغذاء من أجل السلام، كاحتياطي طوارئ لمواجهة الفيضانات أو الجفاف، إضافةً إلى ذلك تم الاتفاق على استخدم الأغذية للمساعدة في إعادة توطين المهاجرين من منطقة الشمال الشرقي، كما كانت المفاوضات تجرى بشأن التبرع بالمواد الغذائية لاستخدامها كأجور جزئية في مشاريع التنمية الاقتصادية في إقليم شمال شرق البلاد ([٦١]) عقب ذلك وقّعت الولايات المتحدة والبرازيل اتفاقية في يناير ١٩٦٢ وبموجب هذه الاتفاقية وافقت الولايات المتحدة

على توفير ٤٠ ألف طن من الحليب المجفف، وتوفير احتياجات ٥,٣ مليون شخص لمدة عام في شمال شرق البرازيل (٦٢) وفى ٢٣ مارس ١٩٦٢ أرسلت الولايات المتحدة ١٣ ألف طن من الذرة بحرًا إلى شمال شرق البرازيل استجابةً لنداء طوارئ من الحكومة البرازيلية، وشهدت هذه المنطقة أزمة غذائية كبيرة بسبب الجفاف، أرسل لينكولن جوردون Lincoln Gordon سفير الولايات المتحدة لدى البرازيل، الى جورج ماكجفرن، مدير برنامج الغذاء من أجل السلام طلب لدعم البرازيل وعلى الفور تم الموافقة على دعم الإقليم المتضرر من أغذية الاغاثة (٦٣) وفى ٥ أبريل ١٩٦٢ وصلت شحنة من الحليب المجفف من الولايات المتحدة إلى ريودي جانيرو بالبرازيل، وأرسل الحليب في إطار برنامج الغذاء من أجل السلام، للاستخدام في برنامج وجبات الغداء المدرسية للأطفال في البرازيل (٦٤)

وعلى هذا الأساس قدمت الولايات المتحدة الفاصوليا والذرة للمساعدة في مكافحة المجاعة في منطقة الشمال الشرقي، وسارعت الولايات المتحدة في توفير الغذاء للمحتاجين في البرازيل، وفى ١٣ مايو طلب ليونارد وولف Leonard Wolf مدير الغذاء من أجل السلام في البرازيل شحنات عاجلة من الفاصوليا والذرة إلى شمال شرق البرازيل لمكافحة المجاعة ومضاربة أسعار الغذاء، وصرح مدير برنامج الغذاء من أجل السلام في البرازيل، بعد زيارة إقليم شمال شرق البرازيل، أن الإقليم بحاجة للمساعدة العاجلة وطلب ١٠ آلاف طن من فوائض الفاصوليا الأمريكية للشحن في أسرع وقت ممكن، كما أمر منظمة الغذاء من أجل السلام بالإفراج عن أجزاء من ٨ الاف طن من الذرة المخزنة في مدن رسيفي وباهيا، وهما المدينتان الرئيسيتان في منطقة شمال شرق البرازيل (٦٥) في هذا الإطار أعلنت هيئة الإغاثة الكاثوليكية الأمريكية دعم البرازيل ب ٣٤٧ طنًا من الحليب المجفف و٢٠٠ طن من الفاصوليا و٣٠٠ طن من القمح للمساعدة في مكافحة

المجاعة وتقلبات أسعار الغذاء في إقليم شمال شرق البلاد طبقا للباب الثالث من قانون ٤٨٠ ([٦٦])

تأسيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لإدارة المساعدات الخارجية

في اطار حرص الرئيس كينيدي لتنظيم ادارة برامج المساعدات الخارجية تحت مؤسسة واحدة للأشراف على تقديم المساعدات الاقتصادية، قدم رسالة الى الكونجرس في ٢٢ مارس ١٩٦١ طالب خلالها بدمج إدارة كافة برامج المساعدات الخارجية في وكالة التنمية الدولية لتصبح أكثر فاعلية، وقدم مقترح لإعادة تنظيم برامج المساعدات الخارجية، مثل إدارة التعاون الدولي، وصندوق قروض التنمية، وبرنامج الغذاء من أجل السلام، وقروض بنك التصدير والاستيراد، وفيلق السلام(*)، والتحالف من أجل التقدم(*) وأوضح كينيدي أن وكالة التنمية الدولية للمساعدات الخارجية الأمريكية في الخارج سيكون لديها منسق واحد في كل دولة بدل من وجود منسق لكل برنامج مساعدات، وان دور المنسق في الخارج تقديم التقارير إلى السفير الأمريكي، والتوجيه المركزي على أن يكون المسؤولية النهائية في واشنطن تحت إدارة مدير الوكالة الذى بدوره يقوم برفع تقارير مباشرة إلى وزير الخارجية ومنه إلى الرئيس ، وهدف كينيدي من وراء ذلك سهولة تقديم المساعدات الخارجية(٦٧) أوضحت مذكرة هنري لابوييس Henri Labouysse مدير إدارة التعاون الدولي بوزارة الخارجية إلى الرئيس كينيدي ١٢ مايو ١٩٦١ تأييد وزارة الخارجية إنشاء وكالة واحدة للإشراف على المساعدات الخارجية بما في ذلك برنامج الغذاء من أجل السلام، وأوصي بإنشاء مكتب للغذاء من أجل السلام في الوكالة الجديدة، يتولى المسؤولية الأساسية عن البرنامج على أن تكون مهمة المكتب صياغة اتفاقيات بيع السلع الزراعية والتفاوض بشأنها مع الدول الأخرى بعد التشاور مع الجهات المعنية في وزارة الخارجية ووزارة الزراعة والجهات المعنية الأخرى، بينما رأى هنري لابوييس أن

دور وزارة الزراعة تحديد مدى توفير السلع لهذه المبيعات، بينما اعترضت وزارة الزراعة على وضع هذه الصلاحيات في يد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بحجة أن ذلك سيُخضع برنامج المبيعات الزراعية لإشراف الوكالة وتقليل دور وزارة الزراعة، وذلك من وجهة نظر وزارة الزراعة أن ذلك كان يضعف دور الوزارة في صياغة واتخاذ القرارات (٦٨) ومن أجل التوافق بين وزارة الخارجية ووزارة الزراعة أرسل وكيل وزراه الخارجية بولز Bowles مذكرة إلى وزير الزراعة فريمان في ١٩ مايو ١٩٦١ أكد خلالها على أهمية توحيد برامج المساعدات والتنسيق بين الخارجية والزراعة حتى تستطيع وكالة التنمية الدولية العمل على أكمل وجه وتفادى الأخطاء في ظل تعدد برامج المساعدات الخارجية(٦٩)

على أية حال قدم الرئيس كينيدي رسالة إلى الكونجرس في ٢٦ مايو ١٩٦١ لدمج برامج المساعدات الاقتصادية الخارجية الرئيسية في وكالة مالية واحدة تحت مسمى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID (*) تكون تابعة لوزارة الخارجية، على ان يترأسها مدير برتبة وكيل وزارة، وتُعرف الوكالة الجديدة اختصارًا باسم وكالة المعونة الدولية وقرر مواصلة وزارة الزراعة إدارة مبيعات السلع الزراعية الفائضة من خلال مؤسسة ائتمان السلع بتوجيهات وزارة الخارجية بعد التنسيق مع ماكجفرن (٧٠) علاوة على ذلك قرر كينيدي الغاء إدارة التعاون الدولي وصندوق قروض التنمية، على أن تحل وكالة التنمية الدولية محلهما ودمج كافة برامج المساعدات تحت اشراف الوكالة، وعقب ذلك عُقدت جلسات استماع بشأن مشروع القانون في مجلس الشيوخ ومجلس النواب من ٣١ مايو إلى ٦ يوليو للموافقة على خطة الرئيس كينيدي(٧١) عقب ذلك عرض مشروع القانون على الكونجرس وعقب المناقشات في مجلس النواب ومجلس الشيوخ صدر القانون العام القانون العام ٨٧-١٩٥ بإنشاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بناء على طلب

الرئيس كينيدي وعقب موافقة الكونجرس، وفي سبتمبر ١٩٦١ وقّع كينيدي قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١ الذي نصّ على إنشاء وكالة التنمية الدولية لإدارة برامج المساعدات الخارجية (٧٢) عقب ذلك أصدر كينيدي الأمر التنفيذي رقم ١٠٩٧٣ بإنشاء وكالة التنمية الدولية لإدارة المساعدات الخارجية والوظائف ذات الصلة حيث قرر انشاء وكالة التنمية الدولية في وزارة الخارجية، وتعرف باسم وكالة التنمية الدولية وأصبحت صادرات برنامج الغذاء من أجل السلام منذ ذلك الحين تحت اشراف الوكالة (٧٣)

كشف التقرير النصف سنوي الرابع عشر في أغسطس ١٩٦١ حول أنشطة القانون العام ٤٨٠ الذى أحاله الرئيس كينيدي إلى الكونجرس حول برنامج الغذاء من أجل السلام نتائج مهمة حيث بلغ إجمالي السلع الزراعية الأمريكية في إطار برنامج نحو ٢,٥ مليار دولار خلال هذه الفترة تضمنت أبرز مبيعات برنامج الغذاء من أجل السلام خلال أول ستة أشهر من عام ١٩٦١ توقيع ٢٨ اتفاقية مع ١٥ دولة بموجب الباب الأول من القانون العام ٤٨٠ بقيمة تصدير بلغت ٣٥٠ مليون دولار، علاوة على مفاوضات إضافية بقيمة تصديرية بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار مع ٢٦ دولة أخرى، ومنح أغذية إغاثة طبقا للباب الثاني الى ٦ دول علاوة على قيام الوكالات في الباب الثالث بإرسال الأغذية الى ٦٠ مليون شخص في أكثر من ٩٠ دولة (٧٤) عقب ذلك ابرمت الولايات المتحدة اتفاقية مع السلفادور في ٢١ أغسطس ١٩٦١، وتعد أول اتفاقية في إطار الغذاء من أجل السلام بموجب الباب الرابع البيع بالدولار، طبقا للقانون ٤٨٠ وبموجب هذه الاتفاقية، تلتزم الولايات المتحدة بتسليم ٢٥ ألف طن متري من القمح ودقيق القمح إلى السلفادور بموجب قرض طويل الأجل ومنخفض الفائدة بالدولار، وبلغ قيمة عقد القمح حوالي ٢ مليون دولار، منها ٢٠٠ ألف دولار للنقل البحري، والاتفاق على اكتمال الشحنات بحلول ٣٠ يونيو ١٩٦٢ (٧٥)

قرارات الكونجرس بخصوص برنامج الغذاء من أجل السلام

قرر الكونجرس عند إصداره قانون الزراعة لعام ١٩٦١ مُدّ البيع في إطار برنامج الغذاء من أجل السلام طبقا للباب الأول من قانون ٤٨٠ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٦٤، وكان كينيدي قد طلب مد البيع إلى ديسمبر ١٩٦٦ ، ووافق الكونجرس كذلك على اعتماد ٤.٥ مليار دولار لبرنامج الغذاء من أجل السلام حتى عام ١٩٦٤، على الرغم ان كينيدي كان قد طلب تمويل ب ٧.٥ مليار دولار، كما مُدّد الكونجرس منح أغذية الإغاثة والكوارث طبقا الباب الثاني حتى ٣١ ديسمبر ١٩٦٤، مع سداد سنوي لمؤسسة ائتمان السلع بوزارة الزراعة مقابل فوائض السلع المستخدمة في حالات الطوارئ والإغاثة الإنسانية في الباب الثاني من القانون بما لا يتجاوز ٣٠٠ مليون دولار سنويًا (طلب كينيدي مبلغ ٥٠٠ مليون دولار) وصدرت القرارات بعد مداولات بين أعضاء الكونجرس (٧٦) على أية حال أعرب كينيدي في ٢٨ أكتوبر ١٩٦١ عن رضاه للوفرة الزراعية الأمريكية التي كانت تعيشها الولايات المتحدة والتضامن مع الجوعى في أجزاء كثيرة من العالم ومحنة هؤلاء الملايين الذين يعيشون بدون نعمة الحرية والتحرر، وأن الولايات المتحدة تشاركهم من خلال برنامج الغذاء من أجل السلام ودعم حملة الأمم المتحدة للتحرر من الجوع (٧٧)

وفى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢ نوفمبر ١٩٦١ أكد كينيدي في كلمته بخصوص حملة الأمم المتحدة للقضاء على الجوع بانه من المناسب أن تطلق الولايات المتحدة في عيد الشكر (*) حملة التحرر من الجوع بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة، وأعرب كينيدي عن سعادته للوفرة الزراعة والفرصة المستمرة التي تتيحها للولايات المتحدة والإنتاجية الكبيرة في مشاركة الطعام مع الجوعى في العالم، وأوضح أنه في إطار برنامج الغذاء من أجل السلام، تم شحن ما يقرب من ٢٨ مليون طن من الغذاء إلى الخارج منذ يناير ١٩٦١، وأكد على أن تحدي

الجوع العالمي تحدٍّ يجب مواجهته، وأن العبء أكبر من أي وقت مضى، ولكن من المشجع الانضمام إلى تحالف عالمي، مثل الحملة العالمية للتحرر من الجوع، للقضاء على الجوع في العالم، وأشار إلى أن الانتاج الزراعي الأمريكي الضخم يعد ثروة عظيمة، ليس للولايات المتحدة، بل لجميع شعوب العالم؛ وبدلًا من استخدام مصطلح الفوائض واعتباره، إخفاقًا، يجب اعتباره أحد أهم الأدلة على قدرة البلاد، ومورد عظيم، لإظهار الاهتمام بالبشر طالما ظل أي منهم جائعاً وأن الأمريكيين لن يجلسوا على مائدتهم دون أن يأملوا في بذل المزيد من الجهود لمساعدة أولئك الذين لا يجلسون على أي طاولة([٧٨]) وفي إطار برنامج الغذاء من أجل السلام تم التوقيع اتفاقية مع فيتنام في ٢٧ ديسمبر ١٩٦١ بشأن تقديم مساعدات أمريكية لفيتنام الجنوبية بقيمة ١٥ مليون دولار، لاستيراد المواد الغذائية، وشملت طلبات فيتنام الحليب والأرز وإجمالي ما حصلت عليه فيتنام الجنوبية ٥٠ مليون دولار منذ بدء صدور القانون العام رقم ٤٨٠([٧٩]) وفيما يتعلق بالدول النامية أكد كينيدي ان الولايات المتحدة عملت على دعمها وتقديم المساعدات من وكالة التنمية الدولية التي عملت على إعادة توجيه المساعدات الخارجية للتركيز على قروض التنمية طويلة الأجل بدلًا من المنح، وتقديم المزيد من المساعدات الاقتصادية بدلًا من العسكرية، ووضع خطط فردية لتلبية الاحتياجات الفردية للدول، ووضع معايير جديدة لما يجب على هذه الدول فعله لحشد مواردها الخاصة وفيما يتعلق ببرنامج الغذاء من أجل السلام الذي تم توسيعه ليغذي الجياع في العديد من دول العالم من خلال وفرة المزارع الأمريكية مما يوفر وجبات الغداء للأطفال في المدارس، والأجور للتنمية الاقتصادية، والإغاثة لضحايا الفيضانات والمجاعة، ونظام غذائي أفضل لملايين الأشخاص الذين يعتبر خبزهم اليومي هو اهتمامهم الرئيسي، وأكد كينيدي أن الأحداث في أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية تُعلّم عدم اعتبار أي دولة خاسرة أمام الشيوعيين، وحماية الشعوب من الشيوعية ([٨٠]) وفى اطار دعم سياسة الغذاء العالمي تم

انشاء مؤسسة التحرر من الجوع التابعة للولايات المتحدة الأمريكية على غرار المؤسسة الدولية لدعم حملة منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة التي استمرت خمس سنوات ضد الجوع وتم تعيين الرئيس الأسبق هاري ترومان رئيساً فخرياً لها وضمت عضوية المؤسسة، سبعة وثلاثين شخص ([٨١])

قام كينيدي بإرسال رسالة إلى الكونجرس في ٣١ يناير ١٩٦٢ بشأن الزراعة، من أجل توسيع صادرات الغذاء من أجل السلام ، وطالب الرئيس بسن قوانيين للتوسع في استخدام الوفرة الزراعية؛ بسبب التوسع في تصدير الأغذية الأمريكية في ظل برنامج الغذاء من أجل السلام، وأشار إلى أن ٨٥ ألف مدرسة في الخارج ودار رعاية أطفال ومخيم إضافي يحصلون على حليب طازج لم تكن متاحة لهم سابقًا، ويحصل ٧٠٠ ألف طفل إضافي على وجبة غداء مدرسية ساخنة، وقد ازدادت كمية وتنوع الطعام الموزع على أكثر من ٦ مليون محتاج بشكل ملحوظ، لقد حقق برنامج كوبونات الطعام التجريبي في ٨ دول نتائج مشجعة للغاية لدرجة أن توسيعه الإداري في فترة تجريبية أخرى ليشمل العديد من المجتمعات الإضافية أمر مبرر وتم تضمينه في الميزانية الأمريكية، وزيادة الغذاء إلى دول أخرى بموجب البرنامج، بسبب الوفرة الزراعية لمكافحة الجوع والمساهمة في التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم الحر والتركيز على برامج الغذاء المدرسية في الخارج، مشجعين بذلك التعليم وتحسين التغذية للجيل الصاعد، الذي يعتمد عليه مستقبل هذه الدول الناشئة بشكل كبير ، ومواصلة توسيع نطاق هذه البرامج كلما أمكن([٨٢])

علاوة على ذلك أعلن كينيدي عن زيادة البرامج التي تُستخدم بموجبها الأغذية الأمريكية لدعم مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الناشئة، وأن الوفرة الزراعية الأمريكية تدعم هذه المشاريع في ١١ دولة، مقارنةً بدولتين فقط عام ١٩٦٠، واستخدام أكثر ٧٥٪ من العملة المحلية الناتجة عن المبيعات في برامج التنمية

الاقتصادية، وزيادة المخصصات في اطار برنامج الغذاء ٢٢٪ أكثر من العام الماضي، وطالب الكونجرس بالسماح بشحن السلع الفائضة مثل الفاصوليا المجففة والبازلاء غير الموجودة والتي لم يكن القانون ٤٨٠ يسمح بها، ووضع قانون جديد لتعزيز البرامج المتعددة الجنسيات للمساعدات الغذائية، وتفويض الرئيس بالتفاوض وتنفيذ الاتفاقيات لهذا الغرض مع المنظمات الدولية وغيرها من المجموعات الحكومية الدولية ووضع برامج جديدة للحبوب المثلجة والقمح ومنتجات الألبان لتحقيق التوازن المناسب بين الإنتاج والطلب، وتعديل برنامج القطن وأكد كينيدي أن الحكومة الأمريكية تسعى إلى الاستمرار في إنتاج الغذاء والألياف بأسعار معقولة وبكميات كافية لتلبية احتياجات جميع الأمريكيين ومكافحة الجوع والمساهمة في التنمية الاقتصادية في العالم (٨٣) وفي فبراير ١٩٦٢ قام جورج ماكجفرن مدير برنامج الغذاء من أجل السلام بجولة خارجية شملت زيارة هونغ كونغ والهند مصر وتونس وإيطاليا وفرنسا وسويسرا وبريطانيا، حيث كانت نحو أكثر من ١٠٠ دولة تستورد الغذاء في برنامج الغذاء من أجل السلام، للاستفادة من فوائض الولايات المتحدة الزراعية بقيمة ٢ مليار دولار ، معظمها من القمح والأعلاف (٨٤) وفى ١٢ مارس ١٩٦٢ عاد جورج ماكجفرن من جولته الخارجية إلى الولايات المتحدة أعرب عن سعادته؛ بسبب برامج الغداء المدرسية كانت تعود بفوائد أكبر من أي مساعدة أجنبية أخرى، وأكد أن الولايات المتحدة توفر الطعام لـ ٣٠ مليون طفل في المدارس في ٨٠ دولة بتكلفة سنوية تبلغ ١٥٠ مليون دولار، وصرح ماكجفرن في مؤتمر صحفي بأنه اقترح توسيع برنامج استخدام الغذاء مقابل الأجر، حيث كان نحو مليون عامل في ١١ دولة نامية يحصلون على فائض من الأغذية الأمريكية بدلًا من أجورهم النقدية أثناء حفر قنوات الصرف وقنوات الري والطرق المؤدية إليها، وأشار ماكجفرن إلى اثار برنامج الغذاء من أجل السلام بخصوص وجبات الغذاء المدرسية حقق زيادة الالتحاق بالمدارس بنسبة ٤٠٪ في منطقة بونو في بيرو منذ بدء برنامج الغداء المدرسي هناك، كدليل على

شعبية برنامج الغذاء من أجل السلام، حيث حصل حوالي ٣٠ ألف طفل على وجبات غداء ساخنة في المنطقة خلال عام١٩٦١([٨٥]) أكد ماكجفرن أن مكتب الغذاء من أجل السلام على وشك إبرام اتفاقية جديدة مع بيرو لإطعام ١٧٥ ألف طفل إضافي ١٩٦٢، وأضاف أن برامج مماثلة قيد المناقشة مع حكومات دول أخرى في أمريكا اللاتينية، ولا سيما تشيلي والبرازيل، وأكد ماكجفرن أن الغذاء من أجل السلام يُجيز بيع الغذاء بالعملات الأجنبية دون ربح، بسعر أقل من سعر السوق العالمي ([٨٦]) وفى إطار الاتفاقيات حصلت تركيا في ٢٢ فبراير على الأغذية الأمريكية لتزويد تركيا بقمح وزيوت ودهون بقيمة ١٦١ مليون دولار لمدة ثلاث سنوات ([٨٧])

برنامج الغذاء من أجل السلام تجاه مصر

وفى إطار برنامج الغذاء من أجل السلام حصلت مصر على أغذية وسلع أمريكية في ١١ نوفمبر ١٩٦١ بمبلغ ٢٠,٧ مليون دولار من الذرة وزيت بذرة القطن والحليب المجفف بموجب اتفاق بين البلدين ([٨٨]) بينما كشفت مذكرة من مدير وكالة التنمية الدولية هاملتون إلى الرئيس كينيدي واشنطن ١٤ أبريل ١٩٦٢ حجم برنامج الغذاء من أجل السلام المقدم إلى مصر(*) ، كان برنامج الغذاء ضخم؛ بسبب اعتماد مصر المتزايد على الواردات الغذائية لتلبية احتياجاتها المتزايدة، كانت مصر دولة مصدرة للغذاء، ولكن النمو السريع للسكان إلى جانب المساحة المحدودة للأراضي الصالحة للزراعة، أجبرها على استيراد كميات كبيرة من الغذاء لتكملة الإنتاج المحلي وضعت هذه الحاجة المتزايدة من الخارج عبئًا متزايدًا على احتياطيات النقد الأجنبي للبلاد والتي كانت مصر في أمس الحاجة إليها لأغراض التنمية الاقتصادية ([٨٩]) ساهم برنامج الغذاء من أجل السلام وخاصة مبيعات الباب الأول (الشراء بالعملة المصرية) كثيرًا في تلبية هذه الاحتياجات، وقدم مساهمة كبيرة في برنامج التنمية الاقتصادية من خلال توفير احتياطيات النقد

الأجنبي الشحيحة، والتي كانت تُستخدم عادةً لشراء الغذاء المطلوب، وتمكنت مصر من شراء السلع الأمريكية، وأصبحت أقل اعتمادًا على المساعدة من الكتلة السوفيتية لتلبية احتياجاتها الغذائية (٩٠) أدى إصابة المحاصيل الزراعية في مصر بالحشرات والفيضانات غير الطبيعية لنهر النيل في عام ١٩٦١ إلى انخفاض حاد في الإنتاج الزراعي، وانخفض إنتاج الذرة، الذي كان يوفر الخبز لجزء من السكان بنسبة ٢٠٪ وظل إنتاج القمح كما هو تقريبًا، وكانت مصر تنتج حوالي نصف احتياجاتها الغذائية وتعتمد على الاستيراد، بينما اشارت المذكرة الى انخفاض إنتاج القطن بحوالي الثلث وانخفاض إمدادات زيت بذور القطن الصالحة للأكل عن الاحتياجات بكثير، تمثل صادرات القطن عادةً حوالي ٧٠٪ من عائدات النقد الأجنبي للبلاد، ومثل انخفاض محصول القطن وحده خسارة قدرها ١٠٠ مليون دولار، وقد أدى إلى تفاقم المشاكل المزمنة لنقص النقد الأجنبي للمساعدة في تخفيف هذه الظروف، وتم توسيع برنامج الغذاء من أجل السلام ونتيجة لذلك، ارتفع برنامج السنة المالية 1962 تجاه مصر من ٨٠ مليون دولار إلى حوالي ١٨٠ مليون دولار (٩١)

استقالة مدير ونائب الغذاء وتجدد الصراع على إدارة البرنامج

تسببت استقالة جورج ماكجفرن مدير برنامج الغذاء من أجل السلام من مصبه للترشح لعضوية مجلس الشيوخ عن ولاية داكوتا الجنوبية، وكذلك استقالة نائب مدير البرنامج، جيمس سيمينجتون الذي قبل التعيين كمساعد إداري خاص النائب العام روبرت كينيدي Kennedy Robert (شقيق الرئيس كينيدي) في تجدد الصراع بين وزارة الخارجية ووزارة الزراعة للسيطرة على البرنامج إلا أن الرئيس كينيدي تدخل لوقف صراع للسيطرة على برنامجه الغذاء من أجل السلام بين وزارتي الزراعة والخارجية، وقد أدى هذا الصراع إلى انقسام طاقمه المباشر، وتتمثل القضية في المعركة الإدارية في خطة

وزير الزراعة أورفيل فريمان للسيطرة على البرنامج، وإلى جانب موظفي البيت الأبيض عارض هذا المخطط مسؤولون في وزارة الخارجية ومسؤولو المساعدات الخارجية، بالإضافة إلى العديد من قادة الحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ بعد أسابيع من النقاش عبر المذكرات، فرض الرئيس هدنة لحل الآزمة، وعقب ذلك أعلن أن البرنامج سيبقى جزءًا من المكتب التنفيذي في البيت الأبيض ولن يتم نقل الغذاء من أجل السلام الى وزارة الزراعة (٩٢) وفى هذا الاطار رفض موظفي البيت الأبيض، نقل البرنامج إلى وزارة الزراعة، بحجة أن برنامج الغذاء من أجل السلام سيفقد هويته إذا نُقل من البيت الأبيض، بينما كانت الحجة المعارضة التي انضم إليها الوزير فريمان عدد من موظفي البيت الأبيض وبعض خبراء مكتب الميزانية، هي أن وزارة الزراعة هي من يجب أن تكون مسؤولة عن إدارة البرنامج؛ لأنها تدفع ثمن فائض المخزونات المستخدمة فيه، يذكر أن أسباب هذا الخلاف كان اقتصادي، حيث كانت الولايات المتحدة تملك مخزونًا غذائيًا بقيمة ٩ مليار دولار، معظم المخزون كان من القمح والذرة وحبوب الأعلاف وبلغت تكلفة تخزين هذه الكمية الفائضة حوالي ٥٠٠ مليون دولار سنويًا، كخطة للتخلص من فوائض المزارع وحتى نهاية عام ١٩٦٢، بِيعَ ١١٢ مليون طن من الأغذية والألياف، وشمل هذا الإجمالي ٢ مليار بوشل (وحدة قياس الحبوب الصلبة) من القمح، و٥٠٠ ألف طن من الحليب المجفف و٥٠٠ مليون دولار من الزبدة والجبن، ولو سُمِحَ لهذه الإمدادات بالتراكم وضغطت على السوق المحلية، لكان تأثيرها على دخل أسر المزارعين كارثيًا، ولكانت قد ضاعفت تقريبًا تكلفة تخزين المخزونات الحكومية حتى نهاية عام ١٩٦٠، بلغ متوسط الصادرات السنوية من الغذاء في إطار برنامج التخلص من الفائض ١٢ مليون طن، ومع الزخم الإضافي الذي وفره مفهوم الغذاء من أجل السلام، وتم شحن ٣٣ مليون طن من السلع في عام ١٩٦١ وحده كان شحن الفوائض إلى الخارج أكثر منطقية من تخزينها في الداخل (٩٣) وفى ١٧ يوليو ١٩٦٢ قرر الرئيس الأمريكي جون

كينيدي تعيين ريتشارد رويتر Richard Reuter المدير التنفيذي لمنظمة كير مديراً لبرنامج الغذاء من أجل السلام، وفق ما ذكرته مصادر مطلعة اليوم ([٩٤])

وُضع برنامج الغذاء من أجل السلام لأفريقيا من أجل مساعدة الحكومات على تحقيق وتيرة متسارعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال برنامج الغذاء من أجل السلام، أُطلقت مشاريع مهمة لتوفير فرص العمل من خلال استصلاح الأراضي وإعادة التشجير وبناء الطرق، كما قُدّمت المساعدة الفنية والموارد الأخرى لتوسيع نطاق التعليم والمرافق الصحية والاتصالات من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية **([٩٥]) حصلت الجزائر على أغذية تقدر ب ٢٥ مليون دولار من الولايات المتحدة عبارة عن منح غذائية للإغاثة المباشرة، ودفع أجور العمال** (حصلت الجزائر على سلع تقدر ب ٧٣ مليون دولار منذ بدء البرنامج ١٩٥٤) في اطار برنامج الغذاء من أجل السلام، كدفعة جديدة من برنامج مساعدات متنامٍ ومن هذا المبلغ، خُصصت مواد غذائية بقيمة ١٣,٧ مليون دولار لتوزيعها مباشرةً على الشعب الجزائري، ويُعتقد أن نصف السكان كانوا بحاجة ماسة إلى مساعدات عاجلة كما خُصصت منح اغاثة منفصلة من القمح بقيمة ١١,٥ مليون دولار، لاستخدامها كأجور للعاملين في مشروع إعادة تشجير في منطقة قسنطينة شمال شرق الجزائر في إعادة التأهيل والتنمية، من خلال توفير فرص عمل واستصلاح الأراضي([٩٦]) أوضحت ورقة أعدتها وكالة التنمية الدولية في ٤ أكتوبر ١٩٦٢ حجم برنامج المساعدات إلى غينيا كوناكري التي حصلت على نحو ٢٠ مليون دولار، معظمها في إطار برنامج الغذاء من أجل السلام، حصلت غينيا على ١٦ مليون دولار خلال ١٩٦١، وخلال زيارة الوفد الوزاري الغيني في مايو ١٩٦٢ للولايات المتحدة أُضيف مبلغ ٢,٥ مليون دولار كمساعدة لميزان المدفوعات لواردات السلع التي كانت تسلم إلى الحكومة الغينية بانتظام، ونحو مليون دولار لتدريب المعلمين، وأكدت ورقة وكالة التنمية الدولية

أن هدف المساعدات إلى غينيا تهدف الى تقليل اعتمادها على الكتلة السوفيتية، وتحفيز الاستثمار الأمريكي كإحدى الطرق لدفع البلاد نحو التنمية الاقتصادية، وأن الأهداف الأمريكية قد تحققت بسبب اعتماد غينيا على مصادر التمويل الأمريكي وقد أصدرت الحكومة الغينية قانونًا للاستثمار شجع الاستثمار الخاص، وإطلاق مشاريع صناعية متنوعة بالتعاون مع مستثمرين أمريكيين من القطاع الخاص الأمريكي ([٩٧])

وعلى هذا الأساس قدمت الولايات المتحدة أول مساعدة لغينيا بمبلغ ١.٧ مليون دولار من الأرز والدقيق بموجب المادة ٤٨٠ من الباب الثاني (منح الإغاثة الغذائية في حالات الطوارئ والكوارث) وكان هذا استجابة لطلب عاجل من البلاد بناءً على ضعف محصول الأرز على نطاق واسع، ومرة أخرى استجابت الولايات المتحدة لطلبات غينيا للمساعدة حيث تم توفير الأرز والدقيق والحليب بمبلغ مليون دولار وتم تسليمها في ١٩٦١، ووُقعت اتفاقية بين الجانبين في فبراير ١٩٦٢، نصت على توفير أرز ودقيق بقيمة ١٠.٢ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات، وأُضيفت زيادة قدرها ٤٧٠ ألف دولار إلى هذه الاتفاقية في مايو ١٩٦٢، نصت على تسليم زيوت الطعام والحليب ومنتجات الألبان في اطار الغذاء من أجل السلام، كما قُدمت الولايات المتحدة في وقت زيارة الوفد الوزاري الغيني إلى واشنطن في مايو ١٩٦٢، مساعدة إضافية قدرها ٢.٥ مليون دولار لواردات السلع الأساسية لمساعدة ميزان المدفوعات، وارتفع تلقى غينيا السلع الزراعية في اطار الباب الأول (الشراء بالعملة المحلية الغينية) من الغذاء من أجل السلام مثل الأرز والدقيق والحليب، بالإضافة إلى إضافة سلع جديدة كاللحوم والفواكه والخضراوات، وغيرها من السلع الأخرى([٩٨])

موافقة الكونجرس على عقد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة

وفي ١٨ أكتوبر ١٩٦٢ وافق الكونجرس على تخصيص اعتماد مالي للحكومة الأمريكية لتنظيم مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في الولايات المتحدة عام ١٩٦٣، ووافق الكونجرس على تخصيص مبلغ ٣٠٠ الف دولار لوزارة الخارجية، من الخزانة الأمريكية، لتغطية نفقات المؤتمر العالمي ([٩٩]) وفى ١٩ أكتوبر ١٩٦٢ وقع الرئيس كينيدي على مشروع القانون المتعلق بعقد مؤتمر الغذاء العالمي في الفترة من ٤ إلى ١٨ يونيو ١٩٦٣، وتوجيه دعوة الى أكثر من ١٠٠ دولة من أعضاء منظمة الأغذية والزراعة، ودعم الحملة العالمية للتحرر من الجوع التي كانت تقودها منظمة الأغذية والزراعة، والتخطيط لمزيد من تحسين الغذاء والتغذية لشعوب العالم، بمناسبة احتفال منظمة الأغذية والزراعة بالذكرى العشرين لتأسيس المنظمة، وأكد على وفرة المحاصيل الأمريكية، الذى يعد سلاحاً قوياً في الحرب ضد الجوع، وقد استخدمت الولايات المتحدة هذه الوفرة لمكافحة الجوع في الخارج، وتزويد الدول التي تسعى إلى تنمية اقتصاداتها بالوسائل اللازمة لتحسين صحة وقوة مواطنيها، وأشاد ببرنامج الغذاء من أجل السلام واعتبره تعبير ملموس عن إيمان بأن التقدم الاقتصادي الدائم ممكن، وأنه من خلال التعاون يمكن لكل دولة في العالم أن تحقق اقتصاداً قادراً على الاكتفاء الذاتي ويوفر مستوى معيشي لائق لكل مواطن حول العالم ([١٠٠]) أعلن الرئيس كينيدي اعتبار الأسبوع من ١٧ مارس إلى ٢٣ مارس ١٩٦٣، أسبوع التحرر الوطني من الجوع، وطلب من مؤسسة التحرر من الجوع الأمريكية (تأسست ١٩٤٦) أن تتولى القيادة الوطنية في التخطيط للاحتفال المناسب بهذا الأسبوع؛ وحث المواطنين الأمريكيين في جميع مناحي الحياة على المشاركة في الاحتفال بأسبوع التحرر من الجوع الوطني، وطلب أيضًا من جميع الإدارات والوكالات الحكومية الأمريكية التي تتحمل مسؤوليات رسمية في مجال

الغذاء والتغذية والعلاقات الدولية أن تتخذ الخطوات المناسبة للاحتفال بالأسبوع الوطني للتحرر من الجوع، والتعاون مع المجموعات الخاصة في الاحتفال به ([١٠١])

وفى رسالة الرئيس كينيدي للكونجرس أكد على المساعدة بالغذاء والألياف للمحتاجين في الخارج في إطار برنامج الغذاء من أجل السلام، واعتبر البرنامج أداةً متزايدة الأهمية في السياسة الخارجية الأمريكية، وله أهمية خاصة لجهود الولايات المتحدة في مجال المساعدة المتبادلة والتنمية، بما في ذلك مشروع التحالف من أجل التقدم تجاه أمريكا اللاتينية، والحكومة الأمريكية تعمل على توسيع نطاقه ليشمل حصةً أكبر من تكلفة المساعدة المتبادلة، وقال كينيدي: **إننا نرتكب خطأً فادحًا إذا اعتبرنا برنامج الغذاء من أجل السلام مجرد برنامج للتخلص من فوائض السلع بدلًا من كونه فرصةً لاستغلال قدراتنا الزراعية لتشجيع التنمية الاقتصادية للدول الناشئة والنامية، وأن الولايات المتحدة خلال عام ١٩٦٢ صدرت في اطار برنامج الغذاء من أجل السلام من القمح ٣٠ الف طن يوميا إلى الخارج ودعم ٩٢ مليون شخص يوميًا حول العالم بالغذاء، منهم ٣٥ مليون طفل في سن الدراسة ومليوني طفل في سن ما قبل المدرسة، وخلال الأشهر الستة الماضية، تعهدت الولايات المتحدة بتوفير الغذاء كجزء من رواتب ٢.٤ مليون شخص يعملون في مشاريع ذاتية للتنمية الاقتصادية في ٧ دول.** ، وأوصي الرئيس كينيدي الكونجرس تخصيص مبلغ ٩ مليارات دولار في ميزانية عام ١٩٦٤ لمواصلة برنامج الغذاء من أجل السلام ([١٠٢]) وخلال رسالة من كينيدي إلى الكونجرس بشأن برامج الدفاع والمساعدة في العالم في ٢ أبريل ١٩٦٣ أكد كينيدي أن الولايات المتحدة تنفق ٠.٧٪ من الناتج القومي الإجمالي، لبرنامج المساعدة المتبادلة: نصفه تقريبًا للتنمية الاقتصادية، والنصف الآخر للمساعدات العسكرية وغيرها من المساعدات قصيرة الأجل، واكد على برنامج الغذاء من أجل السلام وتوزيع السلع الزراعية بشكل

متزايد لتحفيز النمو الاقتصادي للدول النامية وللمساهمة في تحقيق أهداف أخرى للسياسة الخارجية الأمريكية ([١٠٣])

عقد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في الولايات المتحدة يونيو ١٩٦٣:

عقد مؤتمر الأغذية والزراعة العالمي في الولايات المتحدة حيث كان ذلك ضمن خطة الرئيس كينيدي الذى تحدث في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر في ٤ يونيو ١٩٦٣ حيث أكد على ضرورة تحقيق أهداف المؤتمر، ألا وهي أن تحصل جميع الشعوب على كل ما يحتاجونه من غذاء، وكل ما يستحقونه كبشر، وجدد الالتزام بالقضاء على الجوع وتجريمه، وأشار كينيدي الى أن زيادة السكان في العالم كان مصدر قلق بالغ، وتحدث عن انتشار الجوع وأن نصف البشرية تعانى من سوء التغذية والجوع في ٧٠ دولة نامية حول العالم، كان عدد سكانها يزيد عن ٢ مليار نسمة، وكان سوء التغذية على نطاق واسع، ولم يتحرر سوى نصف سكان العالم من الجوع، وأن ثلثا الدول تعاني من عجز غذائي واضح، وقال كينيدي: **لدينا القدرة، كأفراد من الجنس البشري، ولدينا الوسائل، ولدينا القدرة على القضاء على الجوع من على وجه الأرض كل ما نحتاجه هو الإرادة وقد أسهمت حملة "التحرر من الجوع" في منظمة الأغذية والزراعة في القضاء على أمراض الماشية، وزيادة إنتاج المحاصيل، ومضاعفة مصايد الأسماك**، وأكد كينيدي على تعهد الولايات المتحدة بتقديم الدعم الكامل لهذه للحملة العالمية من خلال شحنات الغذاء من أجل السلام، ومشروع التحالف من أجل التقدم، وفيالق السلام، ودعم الجهود الدولية التي تقودها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ([١٠٤]) وفيما يتعلق بتصدير الأغذية من خلال برنامج الغذاء من أجل السلام قال كينيدي: **في إطار برنامج الغذاء من أجل السلام، قدّم شعب الولايات المتحدة أكثر من ١٢ مليار دولار من الأغذية والألياف للآخرين خلال السنوات العشر الماضية وتُوفّر هذه التبرعات من الغذاء لـ**

١٠٠ مليون شخص في ١٠٠ دولة حول العالم، منهم ٤٠ مليون طفل في المدارس، نحن ممتنون للفرصة التي أتاحتها لنا الطبيعة لمشاركة وفرتنا الزراعية مع من يحتاجونها، لكن توزيع الغذاء على المحتاجين ليس سوى جزء من المهمة، فهو يُلبّي الاحتياجات الطارئة من الفيضانات والمجاعات، ويُمكن استخدامه لإطعام اللاجئين والأطفال المحتاجين، وهو مُكمّل مفيد للأنظمة الغذائية التي تعاني من نقص دائم في أجزاء كثيرة من العالم، ولكنه ليس حلاً دائمًا إن وفرتنا المُخزّنة، حتى لو وُزّعت بالتساوي على جميع من يعانون من سوء التغذية في جميع أنحاء العالم، ستُوفّر نظامًا غذائيًا متوازنًا لأقل من شهر ([١٠٥])

عقب ذلك عقدت الولايات المتحدة وباكستان اتفاقية لتوريد القمح الأمريكي إلى باكستان نحو ٦٠٠ ألف طن مقابل ٣٧,٥ مليون دولار والدفع بالعملة الباكستانية على أن توضع الأموال لتنمية باكستان وشحن القمح، وتم الموافقة على شحن ١٠٠ ألف طن كدفعة أولى خلال ٦ أغسطس ١٩٦٣ مع الاتفاق على اكتمال شحن باقي ال ٦٠٠ ألف طن بنهاية عام ١٩٦٣ ([١٠٦]) ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في ١ سبتمبر ١٩٦٣ استفادة أكثر من ٩٠ مليون شخص حول العالم من الأغذية من برنامج الغذاء من أجل السلام، بدلا من تخزين الأغذية بتكلفة كبيرة على دافعي الضرائب الأمريكيين واستخدام الغذاء في سداد جزء من أجور العمال في إعادة التشجير وبناء المدارس والمستشفيات والمساكن والمشروعات الأخرى في العديد من البلدان حول العالم، وأشارت الى خطة برنامج الغذاء من أجل السلام في توفير وجبة غداء مدرسية لحوالي ثلث أطفال المدارس في أمريكا اللاتينية ([١٠٧]) وخلال اجتماع الجمعية العامة الثامنة عشرة للأمم المتحدة في20 سبتمبر ١٩٦٣ أكد كينيدي على ضرورة إيجاد برنامج عالمي للمنظمة على غرار برنامج الغذاء من أجل السلام الأمريكي لزيادة إنتاجية الزراعة وتوزيع الغذاء، وتوفير وجبة لكل طفل

حول العالم ([١٠٨]) وقبل اغتيال الرئيس كينيدي بأقل من شهر أكد على دور الزراعة الأمريكية التي أضحت أكثر ازدهارًا من أي وقت مضى خلال العشر سنوات الأخيرة اطعمت ٩ ملايين طفل جائع في أمريكا اللاتينية وحدها، ووفرت أجور العمل والطعام لأكثر من نصف مليون عامل في ١٩ دولة نامية، وارسال فوائض زراعية بما يقارب ٤ مليارات دولار من الفوائض الغذائية الأمريكية، في إطار الغذاء من أجل السلام، إلى الجوعى في جميع أنحاء العالم ([١٠٩])

الخاتمة

من خلال العرض السابق للمصادر المختلفة يمكنني القول إن عهد الرئيس جون كينيدي شهد طفرة غير مسبوقة في برامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وصلت الى نحو ٥ مليار دولار سنويا للدول حول العالم، وجاء ذلك بسبب الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في إطار الحرب الباردة، ومحاولات الرئيس كينيدي في تحقيق أهداف الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية والعسكرية ومن ضمن هذه البرامج كان برنامج الغذاء من أجل السلام ونالت أمريكا اللاتينية اهتمام خاص لقربها من الولايات المتحدة وحرص الرئيس كينيدي على منع انتشار النفوذ الشيوعي من كوبا التي عملت بعد نجاح ثورتها وتحولها الى الشيوعية على تصدير الشيوعية الى باقي دول المنطقة، وفى هذا الاطار زادت المساعدات الأمريكية بالأغذية في اطار برنامج الغذاء من أجل السلام إضافة الى فيالق السلام ومشروع التحالف من أجل التقدم .

يعد برنامج الغذاء من أجل السلام سياسة عالمية للولايات المتحدة وواحداً من أهم برامج المساعدات الأمريكية خلال عهد الرئيس كينيدي، وأداة من أدوات السياسية الخارجية الأمريكية تجاه الدول في ظل الحرب الباردة، نال البرنامج اهتمام رئاسي غير مسبوق وقامت الولايات المتحدة في إطار البرنامج بتصدير الفوائض الزراعية الكبيرة إلى

مختلف دول العالم في الأمريكتين وآسيا وأوروبا وافريقيا لاسيما وان معظم دول العالم كانت تعاني من أزمة حقيقة في الغذاء، على هذا الأساس قرر جون كينيدي خلال حملته الانتخابية للانتخابات الرئاسية الأمريكية ١٩٦٠ الاعتماد على برنامج الغذاء من أجل السلام، واعتباره ركيزة أساسية لسياسة المساعدات الاقتصادية الخارجية للتخلص من فوائض السلع الزراعية الأمريكية بدلاً من تكلفة التخزين الباهظة، وكذلك لضبط الأسعار والحفاظ على استقرار الأسواق الداخلية وسياسة فريدة لحماية الزراعة الأمريكية، وعقب فوز الرئيس كينيدي بالانتخابات الرئاسية في نوفمبر ١٩٦٠ قام بتعيين جورج ماكجفرن مديراً لبرنامج الغذاء من أجل السلام، وطالب الكونجرس بزيادة المخصصات المالية للبرنامج والتوسع في عقد اتفاقيات لتصدير السلع الزراعية لمختلف الدول في العالم، وقام الرئيس كينيدي بإصدار الألاف من القرارات والخطابات خلال فترة حكمه لدعم برنامج الغذاء من أجل السلام، وفي إطار البرنامج قامت الولايات المتحدة بتصدير فوائض الأغذية الأمريكية بشكل غير ربحي حيث كان البيع طبقا للمادة الأولى بالعملة الأجنبية للدول المتلقية وتخصيص الاموال للتنمية في الدول المتلقية للأغذية، ولكن ربحت الولايات المتحدة سياسيا وعسكريا في صراعها الدولي مع الكتلة السوفيتية علاوة زيادة الاستثمارات الأمريكية في مختلف دول العالم نتيجة أتباع هذه السياسة.

علاوة على ذلك تم منح أغذية الاغاثة طبقا للمادة الثانية من القانون كمنح مجانية خلال فترة الكوارث الطبيعية والمجاعة والفيضانات والزلازل وإصابة المحاصيل بالحشرات وحدوث الجفاف، بينما كان تصدير الأغذية الأمريكية طبقا للمادة الثالثة من القانون من المؤسسات والجمعيات الخيرية الأمريكية من برنامج الغذاء من أجل السلام كدعم للدول الفقيرة والدول التي تعانى من سوء التغذية، بينما كانت المبيعات طبقا للباب الرابع بالدولار الأمريكي بفائدة ٢٪ وقروض أمريكية لتمويل الاتفاقيات لمدة ٢٠ عام،

وكانت المبيعات ضعيفة للغاية للأغذية في الباب الرابع وفضلت الدول شراء الأغذية من الباب الأول بعملتها المحلية واستخدام الأموال في التنمية المحلية لمختلف الدول حول العالم، واستخدمت الأغذية الأمريكية بدلاً من الأجور في العديد من الدول النامية في عهد الرئيس كينيدي علاوة على استخدام الأغذية في برامج التنمية الاقتصادية، بالإضافة الى برنامج الوجبات المدرسية لأطفال المدارس في العديد من الدول لاسيما في مختلف دول أمريكا اللاتينية، وفى المجمل شهد برنامج الغذاء اهتمام غير مسبوق في عهد الرئيس كينيدي، وعقدت الولايات المتحدة المئات من الاتفاقيات مع الدول في إفريقيا وآسيا والأمريكيتن للحصول على فوائض الأغذية الأمريكية في ظل برنامج الغذاء من أجل السلام، وفى المجمل حققت الولايات المتحدة أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية أسهمت في التفوق على الاتحاد السوفيتي من خلال أتباع سياسة المساعدات الخارجية الأمريكية في إطار برنامج الغذاء من أجل السلام وأكتسب البرنامج شهرة عالمية نتيجة التوجيه الرئاسي من الرئيس كينيدي .

قائمة الملاحق

ملحق (١)

خطاب جورج ماكجفرن إلى الرئيس كينيدي ٢٤ يناير ١٩٦١

ملخص: أوصى جورج ماكجفرن الرئيس كينيدي الموافقة على ارسال بعثات أمريكية ضمن برنامج الغذاء من أجل السلام الى إفريقيا وأمريكا اللاتينية وربما جنوب شرق اسيا، لتوسيع المعرفة ببرنامج الغذاء من أجل السلام، وتشكيل فريق من الخبراء من وزارة الخارجية والزراعة بتنظيم وتوجيه من مدير البرنامج الى المناطق المذكورة لتعريف الدول بالإجراءات المطلوبة للحصول على الأغذية الأمريكية

THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

MEMORANDUM FOR THE PRESIDENT

January 26, 1961

Preliminary investigation of some of the possibilities inherent in the Food For Peace Program has led me to the conclusion that one of the early steps we might take is the establishment of special Food For Peace Missions to Africa, Latin America and possibly southeast Asia.

In some of the countries that would stand to gain the most from an expanded food assistance program, there is very little knowledge about the possibilities for such assistance from U. S. food distribution programs. I am also advised that American overseas personnel in some of these same countries are not as conversant with U. S. food programs as is desirable.

If a small team of experts composed of representatives from the Foreign Agricultural Service, I. C. A., and the State Department organized and directed by my office could be sent to each of the three areas mentioned, such teams could be effective in acquainting both U. S. personnel and the foreign governments involved with the procedures to be followed in securing U. S. food commodities.

The approach of such special missions should be to inform the beneficiary countries of our desire to learn their needs and of U. S. food assistance programs that might be used to meet such needs. It is probable that two or three days of consultation in each country would be sufficient time for the special mission to do its work.

George McGovern

GEORGE McGOVERN
Director, Food For Peace

Source: https://www.jfklibrary.org/asset-viewer/archives/jfkpof-078a-010#?image_identifier=JFKPOF-078a-010-p0002

ملحق (٢) مذكرة ريتشارد رويتر إلى الرئيس كينيدي ١١ يناير ١٩٦٣

ملخص: ذكر رويتر في مذكرته للرئيس كينيدي أن برنامج الغذاء من أجل السلام يواصل احراز التقدم في تحويل القانون العام ٤٨٠ من أداة للتخلص من الفوائض الزراعية في المقام الأول، الى استخدم السلع الزراعية الأمريكية كمورد للمساعدة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وحصوص ٩٢ مليون شخص حول العالم على الأغذية الأمريكية، وقيام الوكالات التطوعية بتوزيع أكثر من ٣.٥ مليار رطل من الطعام الأمريكي، بزيادة قدرها نصف مليار رطل، واستخدام الغذاء مقابل الأجور لنحو ٥ ملايين شخص.

THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

January 11, 1963

MEMORANDUM FOR

THE PRESIDENT

Food For Peace is continuing to make progress in transforming P.L. 480 from an instrument primarily of surplus disposal. Increasingly, we are using our agricultural commodities as a resource to assist in achieving our foreign policy goals.

Our people-to-people programs are reaching more needy overseas than ever before -- 92 million people a day are receiving some form of supplementary ration as "a gift from the people of the United States of America". Through voluntary agencies this fiscal year we are distributing more than 3-1/2 billion pounds of U.S. food, an increase of one-half billion pounds. The new food-for-wages program is reaching 5 million people.

Food For Peace sales programs developed by the Department of Agriculture during the last six months totaled almost $375 million more than in the previous six-month period. These programs are creating agricultural markets for the United States, and they are saving dollar outflow by substituting food for dollars in overseas U.S. expenses and foreign assistance programs.

Attached is a preliminary summary report on the Food For Peace program reflecting activities during calendar 1962.

Richard W. Reuter
Special Assistant to the President
Director, Food For Peace

Enclosure

Source, https://www.jfklibrary.org/asset-viewer/archives/jfkpof-079-002#?image_identifier=JFKPOF-079-002-p0001

ملحق (٣)

إحصائية توضح برنامج الغذاء من أجل السلام تجاه مصر من ١٩٦٠-١٩٦٢

تحليل الجداول: توضح الجداول الأغذية الأمريكية الى مصر بالدولار خلال عهد الجمهورية العربية المتحدة التي انتهت ١٩٦١، طبقا للمادة الأولى تم شراء الأغذية الأمريكية بالعملة المصرية، حيث حصلت مصر على أغذية خلال عام ١٩٦٠ بنحو ٧٣,٢ مليون دولار، وفى عام ١٩٦١ حصلت مصر على أغذية ب ٨٠,٣ مليون دولار وحصلت على أغذية بنحو ١٢٣,٧ مليون دولار لعام ١٩٦٢ ، أما فيما يتعلق بالباب الثاني الخاص بمنح الإغاثة بسبب الفيضانات واصابة المحاصيل بالحشرات حصلت مصر عام ١٩٦٢ على ٢٩,١ مليون دولار، وفيما يتعلق بالباب الثالث من البرنامج منح المؤسسات الأمريكية حصلت مصر على ٨,٢ مليون دولار عام ١٩٦٠ ، وعلى ٢٢,٥ مليون دولار عام ١٩٦١ وعلى ٢٧,٥ مليون دولار عام ١٩٦٢ ، وفى نوعية السلع الزراعية حصلت مصر على قمح بمبلغ ٥٧,٥ عام ١٩٦٠ وبمبلغ ٧٥,٤ مليون دولار عام ١٩٦١، وبمبلغ ٧٦,٦ مليون دولار لعام ١٩٦٢ ، وبخصوص الذرة حصلت مصر على ٥,٤ مليون دولار عام ١٩٦٠ ، ومبلغ ٥,٤ مليون دولار لعام ١٩٦١ ومبلغ ٤٣,٣ مليون دولار لعام ١٩٦٢ ، أما الزيوت الصالحة للأكل حصلت مصر على ٤ مليون دولار عام ١٩٦٠، ومبلغ ٦,٦ مليون دولار عام ١٩٦١ ومبلغ ٣١,٢ مليون دولار عام ١٩٦٢ ، علاوة على بند سلع غذائية أخرى بمبلغ ١٤,٥ مليون دولار لعام ١٩٦٠.، وبمبلغ ١٥,٤ مليون دولار لعام ١٩٦١ ، وبمبلغ ٢٩,٢ مليون دولار لعام ١٩٦٢ ، وبشكل عام بلغت إجمالي مبالغ الأغذية التي حصلت عليها مصر ٨١,٤ مليون دولار لعام ١٩٦٠ و١٠٢,٨ مليون دولار لعام ١٩٦١ ومبلغ ١٨٠,٣ مليون دولار لعام ١٩٦٢، والإجمالي الكلي ٣٦٤,٥ مليون دولار خلال ثلاث سنوات.

PL 480 Programs for UAR (Egypt)

(millions of dollars)

	FY 1960	FY 1961	FY 1962
Title I	73.2	80.3	123.7
Title II (Emergency relief due to floods and insect infestation)	—	—	29.1
Title III	8.2	22.5	27.5
Total	81.4	102.8	180.3

Breakdown by Commodities

(millions of dollars)

	FY 1960	FY 1961	FY 1962
Wheat	57.5	75.4	76.6
Corn	5.4	5.4	43.3
Edible Oils	4.0	6.6	31.2
Other—including ocean transept.	14.5	15.4	29.2
Total	81.4	102.8	180.3

Source: FRUS, 1961–1963, volume xvii, near east, 1961–1962,249. memorandum from the administrator of the agency for international development (Hamilton) to president Kennedy, Washington, April 14, 1962, p 625-626

ملحق (٥)

وثيقة توضح نتائج برنامج الغذاء من أجل السلام عن العام المالي ١٩٦٢

ملخص الوثيقة: بلغت إجمالي الصادرات الأمريكية في إطار برنامج الغذاء من أجل السلام 2,188,640,700على المبيعات من الباب الأول إلى الباب الرابع من قانون ٤٨٠، الباب الأول 1,418,713,000 دولار والباب الثاني 279,000,000 دولار، والباب الثالث ٣٢٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار والباب الرابع 93,815,000 دولار وعدد المستفيدين نحو 92,676,310 شخص في العالم.

January 11, 1963

PRELIMINARY
SUMMARY REPORT ON THE FOOD FOR PEACE PROGRAM
FOR CALENDAR YEAR 1962

SALES PROGRAMS

TITLE I (local currency sales)

Agreements signed (export market value including ocean transportation

Last six months of 1962	$ 888,713,000
First six months of 1962	530,000,000
Total	$ 1,418,713,000

TITLE IV (sales on long-term dollar credit)

Agreements signed (export market value including ocean transportation

Last six months of 1962	$ 51,975,000
First six months of 1962	41,840,000
Total	$ 93,815,000

BARTER (Title III)

Contracts negotiated

Last six months of 1962	$ 4,500,000
First six months of 1962	67,500,000
Total	$ 72,000,000

DONATION PROGRAMS

TITLE II (emergency and economic development grants)

Last six months of 1962	$ 183,414,700
First six months of 1962	95,698,000
Total	$ 279,112,700

- 2 -

DONATIONS PROGRAMS (contd.)

TITLE III (donations through Voluntary Agencies)

$ Value of programs as of Dec. 31, 1962	$325,000,000
$ Value of programs as of Dec. 31, 1961	285,000,000

TOTAL VALUE OF FOOD FOR PEACE PROGRAMS
FOR CALENDAR YEAR 1962

TITLE I	$ 1,418,713,000
TITLE II	279,112,700
TITLE III (Voluntary Agencies)	325,000,000
TITLE III (Barter)	72,000,000
TITLE IV	93,815,000
Total	$ 2,188,640,700

TOTAL NUMBER OF PEOPLE REACHED THROUGH
DONATION PROGRAMS DURING 1962

TITLE II	
Section 201 (emergency grants)	13,468,250
Section 202 (economic development)	4,208,060
TITLE III	75,000,000
Total number of recipients	92,676,310

FOREIGN CURRENCIES GENERATED BY TITLE I SALES
(last six months of 1962)

	Dollar equivalent	Percent
U.S. uses in foreign countries	$ 111,492,000	12.5
Grants for common defense	94,563,000	10.6
Cooley loans to private industry	47,745,000	5.4
Loans for economic development	603,404,000	68.0
Grants for economic development	31,509,000	3.5
Total	$ 888,713,000	100.00

Source: https://www.jfklibrary.org/asset-viewer/archives/jfkpof-079-002#?image_identifier=JFKPOF-079-002-p0001

الهوامش والمصادر والمراجع

(*) اتحاد المزارعين الأمريكيين (AFBF) أكبر منظمة للمزارعين في الولايات المتحدة الأمريكية تأسس اتحاد مكاتب المزارعين (AFBF) عام ١٩١٩، وهو اتحاد غير حكومي مستقل يضم مكاتب المزارعين من جميع الولايات الخمسين وبورتوريكو؛

https://www.britannica.com/topic/American-Farm-Bureau-Federation

([1])Jean M. Massa, An Agricultural Law Research Article, Agricultural Trade Development and Assistance Act, Public Law 480, the National Agricultural Law Center, University of Arkansas System Division of Agriculture, SOUTH DAKOTA LAW REVIEW 31 S. D. L. REV. 383 (1986), pp 383-384

([2]) David Helscher, Public Law 480, American Agriculture and World Food Demand, 10 Case W. Res. J. Int'l L. 739 (1978), pp 740-741

([3])https://history.state.gov/milestones/1961-1968/pl-480؛

-FRUS, 1917–1972, volume vii, public diplomacy, 1964–1968,68. Memorandum from the Deputy Director of the United States Information Agency (Akers) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), Washington, November 20, 1965

([4]) https://www.nytimes.com/1961/01/29/archives/foodpeace-plan-faces-hard-fight-kennedy-drive-to-ship-more.html?searchresultposition=4

([5]) Dwight D. Eisenhower, Statement by the President Upon Signing the Agricultural Trade Development and Assistance Act of 1954, July 10, 1954, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/statement-the-president-upon-signing-the-agricultural-trade-development-and-assistance-act

([6]) Dwight D. Eisenhower, Statement by the President Upon Signing the Agricultural Trade Development and Assistance Act of 1954, July 10, 1954, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/statement-the-

president-upon-signing-the-agricultural-trade-development-and-assistance-act

([7]) Barry Riley, the political history of American food aid, an uneasy benevolence, oxford university press Madison Avenue, New York, 2017, p 168.

([8]) Ibid, p 169.

(*) فيما يتعلق بالباب الثاني، فإن الجهات الراعية الرئيسية للبرنامج والوكالات الموزعة، مرتبة أبجديًا، هي: لجنة التوزيع المشتركة الأمريكية اليهودية (AJJDC)، ومنظمة كير (CARE)، وهيئة الإغاثة الكاثوليكية (CRS)، وهيئة الخدمة الكنسية العالمية (CWS)، وهيئة الإغاثة اللوثرية العالمية (LWR)، وهيئة الخدمة العالمية السبتية (SAWS)، واليونيسف، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA)، وهيئة الإغاثة العالمية (WRC) جميع هذه المنظمات تطوعية خاصة (PVO/PVOs)، مسجلة لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مثل منظمة "كير" واليونيسف والعديد من الوكالات المرتبطة بالكنيسة.، وكانت إدارة السلع الغذائية من قبل مؤسسة ائتمان السلع (CCC) التابعة لوزارة الزراعة التي تأسست عام ١٩٣٣.

https://www.soyinfocenter.com/books/268

([9]) https://www.soyinfocenter.com/books/268

([10])https://www.nytimes.com/1961/03/14/archives/vast-food-sales-overseas-urged-8billion-program-proposed-to-kennedy.html?searchresultposition=28

([11]) Barry Riley, op.cit, p٢٢٠.

(*) مؤسسة ائتمان السلع (**CCC**) هي شركة حكومية أمريكية تابعة لوزارة الزراعة تم إنشاؤها في عام ١٩٣٣ من أجل تثبيت ودعم وحماية دخل الزراعة وأسعارها وهى مخولة بشراء وبيع وإقراض ودفع المدفوعات والمشاركة في أنشطة أخرى بغرض زيادة الإنتاج وتثبيت الأسعار وضمان الإمداد الكافي وتسهيل التسويق الفعال للسلع الزراعية ويمنحها القانون حق الحصول على قروض بمبلغ يصل الى ٣٠ مليار دولار.

https://www.soyinfocenter.com/books/268

https://www.usda.gov/farming-and-ranching/resources-small-and-mid-sized-farmers/commodity-credit-corporation

([12]) https://www.nytimes.com/1961/04/09/archives/foodpeace-plan-seeks-11-billion-mcgovern-proposes-5year-program-to.html?searchresultposition=37

([13]) https://www.soyinfocenter.com/books/268

([14])Jean M. Massa, op. cit, pp 383-384

([15]) https://www.nytimes.com/1961/03/14/archives/vast-food-sales-overseas-urged-8billion-program-proposed-to-kennedy.html?searchresultposition=28

([16]) https://www.nytimes.com/1961/03/14/archives/vast-food-sales-overseas-urged-8billion-program-proposed-to-kennedy.html?searchresultposition=28

([17])https://history.state.gov/milestones/1961-1968/pl-480

([18])Barry Riley, op.cit, pp 213-214

([١٩]) أرثر شليسنجر: الف يوم جون كينيدي في البيت الأبيض ، ترجمة يوسف صباغ واخرين ، جـ ٢، سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٧٤، ص ٨٤٨

([20])John F. Kennedy, Statement by Senator John F. Kennedy, Washington, DC, October 31, 1960, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/statement-senator-john-f-kennedy-washington-dc؛

-Press conference of Senator John F. Kennedy, December 15, 1960, www.jfklibrary.org/ Asset-Viewer/Archives/JFKCAMP1960-1060-012.aspx

([21])John F. Kennedy, Statement by Senator John F. Kennedy, Washington, DC, October 31, 1960,

https://www.presidency.ucsb.edu/documents/statement-senator-john-f-kennedy-washington-dc

([22])John F. Kennedy, Statement by Senator John F. Kennedy, Washington, DC, October 31, 1960, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/statement-senator-john-f-kennedy-washington-dc

([23]) FRUS, 1961–1963, Volumes VII, VIII, IX, Arms Control; National Security Policy; Foreign Economic Policy, Microfiche SUPPLEMENT, Summary of Print Volume IX, https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1961-63v07-09mSupp/summaryix.

([24])John F. Kennedy, Executive Order 10915—Amending Prior Executive Orders to Provide for the Responsibilities of the Director of the Food-for-Peace Program, January 24, 1961, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/executive-order-10915-amending-prior-executive-orders-provide-for-the-responsibilities-the

(*) صدر الأمر التنفيذي رقم ١٠٩٠٠ عن الرئيس أيزنهاور في ٥ يناير ١٩٥٤، ويتعلق بقانون إدارة تنمية التجارة الزراعية والمساعدة، واختصاصات الوزارات المختلفة في برامج المساعدات الخارجية؛

-Dwight D. Eisenhower, Executive Order 10900—Administration of the Agricultural Trade Development and Assistance Act of 1954, as Amended, January 05, 1961,

https://www.presidency.ucsb.edu/documents/executive-order-10900-administration-the-agricultural-trade-development-and-assistance-act

(*) صدر الأمر التنفيذي رقم ١٠٨٩٣ في ٨ نوفمبر ١٩٦٠، وهو خاص بإدارة الضمان المتبادل والوظائف الحكومية وتحديد اختصاصات الوزراء والمسئولين وعدل كينيدي الأمر التنفيذي بإيجاد وظيفة جديدة سميت بمدير برنامج الغذاء من أجل السلام وحدد واجباته واختصاصاته؛

Dwight D. Eisenhower, Executive Order 10893—Administration of Mutual Security and Related Functions, November 08, 1960, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/executive-order-10893-administration-mutual-security-and-related-functions.

([25])John F. Kennedy, Memorandum to Federal Agencies on the Duties of the Director of the Food-for-Peace Program. , January 24, 1961, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/memorandum-federal-agencies-the-duties-the-director-the-food-for-peace-program.

([26])Ibid

([27])Ibid.

([28]) https://www.nytimes.com/1961/01/25/archives/expansion-urged-in-food-for-peace-task-force-proposes-global.html?searchresultposition=3

([29]) Ibid

([30])*FRUS*, 1961–1963, vol. IX, *Foreign Economic Policy*, Document 85, "Memorandum from Manning H. Williams of the Operations Coordinating Board to the Executive Officer of the Operations Coordinating Board (Smith), January 25, 1961, pp 192-193

([31])Ibid, pp 192-193

([32]) George McGovern Memorandum to President Kennedy The White House Washington January 26, 1961, https://www.jfklibrary.org/asset-viewer/archives/jfkpof-078a-010#?image_identifier=JFKPOF-078a-010-p0001

([33])John F. Kennedy, Annual Message to the Congress on the State of the Union، January 30, 1961, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/annual-message-the-congress-the-state-the-union-5

(34)FRUS, 1961–1963, vol. IX, *Foreign Economic Policy*, Memorandum from President Kennedy to Secretary of State Rusk, Secretary of Agriculture Freeman, and the Director of the Office of Food for Peace (McGovern)، Washington, January 31, 1961, P 194

(35)John F. Kennedy, The President's News Conference, The President's News Conference، February 01, 1961, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/the-presidents-news-conference-214

(36)George McGovern Memorandum to President Kennedy, Food for Peace Mission to Argentina and Brazil, February 14-20, 1961, The White House Washington February ٢٧, 1961, pp 1-2. https://www.jfklibrary.org/asset-viewer/archives/jfkpof-078a-010#?image_identifier=JFKPOF-078a-010-p0001

(37) FRUS, 1917–1972, volume vi, public diplomacy, 1961–1963 18. memorandum from the assistant director, Latin America, united states information agency (McKnight) to the deputy director (Wilson), Washington, march 7, 1961, p65.

(38) https://www.nytimes.com/1961/02/19/archives/brazil-welcomes-us-foodaid-plan-mission-from-washington-hopeful-of.html?searchresultposition=18

(39)George McGovern, Memorandum to President Kennedy, Food for Peace Mission to Argentina and Brazil, February 14-20, 1961, The White House Washington February ٢٧, 1961, p 5 https://www.jfklibrary.org/asset-viewer/archives/jfkpof-078a-010#?image_identifier=JFKPOF-078a-010-p0001

(40)Ibid p 5

(41)John F. Kennedy, Address at a White House Reception for Members of Congress and for the Diplomatic Corps of the Latin American Republics., March 13, 1961, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/address-white-house-

reception-for-members-congress-and-for-the-diplomatic-corps-the-latin.

(42) https://www.nytimes.com/1961/03/14/archives/vast-food-sales-overseas-urged-8billion-program-proposed-to-kennedy.html?searchresultposition=28

(43) https://www.nytimes.com/1961/03/24/archives/freeman-urges-food-diplomacy-bids-us-use-superiority-in-agriculture.html?searchresultposition=32

(44)John F. Kennedy, Statement by the President on the Progress of the Food for Peace Programs in Latin America, March 29, 1961, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/statement-the-president-the-progress-the-food-for-peace-programs-latin-america.

(45)George McGovern, Memorandum to President Kennedy, Summary of the American mission to South America during the period March ١٥, 1961, pp 5 -7, https://www.jfklibrary.org/asset-viewer/archives/jfkpof-078a-010#?image_identifier=JFKPOF-078a-010-p0001

(46) https://www.nytimes.com/1961/04/09/archives/foodpeace-plan-seeks-11-billion-mcgovern-proposes-5year-program-to.html?searchresultposition=37

(47) https://www.nytimes.com/1961/04/10/archives/food-sent-to-congo-mcgovern-says-supplies-will-keep-many-from.html?searchresultposition=38

(48) https://www.nytimes.com/1961/07/02/archives/aid-for-yugoslavia-33600000-in-farm-products-to-be-supplied-by us.html?searchresultposition=62

(49) https://www.nytimes.com/1961/10/19/archives/greece-to-get-us-wheat.html?searchresultposition=217

(50)John f. Kennedy, letter to president paz estenssoro concerning a long-range program for the development of Bolivia, may 15, 1961, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/letter-president-paz-

estenssoro-concerning-long-range-program-for-the-development-bolivia

(51) https://www.nytimes.com/1961/04/16/archives/workers-in-eight-lands-to-get-us-food-as-portion-of-wages-surplus.html?searchresultposition=43

(52) Ibid

53) John F. Kennedy, The President's News Conference, April 21, 1961, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/the-presidents-news-conference-213

(54)Summary of the Food for Peace Report, January 20, 1961 to May 1, 1961, pp1-2 https://www.jfklibrary.org/asset-viewer/archives/jfkpof-078a-012#?image_identifier=JFKPOF-078a-012-p0001

(55)Ibid, p 7

(56)Ibid, p 9

(57)Ibid, p ٨

(58) https://www.nytimes.com/1961/12/01/archives/directors-changed-in-food-for-peace.html?searchresultposition=91

(59) https://www.nytimes.com/1961/05/18/archives/two-agengies-vie-on-food-for-peace-state-and-agriculture-seek-to.html?searchresultposition=49

(60) Ibid

(*) منطقة شمال شرق البرازيل مساحتها تزيد عن ٦٠٠ الف ميل مربع، وكان يسكنها خلال هذه الفترة ما يقرب من ٢٥ مليون نسمة، وكانت من أكثر مناطق أمريكا الجنوبية ازدحامًا وفقرًا، وبالكاد كان يصل متوسط دخل الفرد السنوي الى ١٠٠ دولار فقط، وكانت تتراوح نسبة وفيات الرضع في ١٨ مدينة في المنطقة بين ٢٥ و٣٥٪، وكانت المنطقة ككل تعاني من الاكتظاظ

السكاني، والجفاف المتكرر، ونقص الغذاء، وارتفاع معدلات الأمية، يضاف الى هذه المشاكل زيادة سكانية سنوية قدرها ٦٠٠ الف نسمة،سنوياً، كانت هذه المنطقة تعانى من الفقر والجوع وتشكل بوتقة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي مشاكل لها آثار سلبية على التنمية في البرازيل وأمن نصف الكرة الغربي بأكمله؛

-John F. Kennedy, Statement by the President Concerning a Plan for the Development of Northeast Brazil, July 14, 1961, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/statement-the-president-concerning-plan-for-the-development-northeast-brazil

([61]) Ibid

([62]) https://www.nytimes.com/1962/01/12/archives/brazilianus-pacts-spur-alliance-plan.html?searchResultPosition=271

([63]) https://www.nytimes.com/1962/03/24/archives/us-will-send-corn-to-northern-brazil.html?searchResultPosition=326

([64]) https://www.nytimes.com/1962/04/06/archives/us-food-reaches-brazil.html?searchresultposition=125

([65]) https://www.nytimes.com/1962/05/14/archives/food-aid-rushed-to-brazils-needy-us-giving-beans-and-corn-to-help.html?searchResultPosition=374

([66]) https://www.nytimes.com/1962/05/15/archives/catholic-unit-sending-food-to-aid-brazilians.html?searchResultPosition=375

(*) تم تأسيس مشروع فيالق السلام بموجب الأمر التنفيذي رقم ١٠٩٢٤ من الرئيس كينيدي في ١ مارس ١٩٦١ تحت اشراف وزير الخارجية، وكان المشروع يقوم على مجموعة من المتطوعين من الرجال والنساء الأمريكيين من الجامعات والهيئات التطوعية والنقابات العمالية وقطاع الصناعة المدربين، وكانت حكومة الولايات المتحدة ترسلهم للعمل في الخارج من خلال مؤسسات ومنظمات خاصة لمساعدة الدول الأجنبية على تلبية احتياجاتها العاجلة من القوى العاملة الماهرة، وكان العمل تطوعي بدوت مرتب، والحصول على بدلات فقط، كان برنامج فيالق السلام بسبب للحرب الباردة، وجاء المشروع على غرار الاتحاد السوفيتي، حيث أشار الرئيس كينيدي الى أن الاتحاد السوفيتي "كان لديه مئات الرجال والنساء، من علماء وفيزيائيين

ومعلمين ومهندسين وأطباء وممرضين... مستعدين لقضاء حياتهم في الخارج في خدمة الشيوعية العالمية ولم يكن لدى الولايات المتحدة برنامجٌ كهذا، وأراد كينيدي إشراك الأمريكيين بشكل أكثر فاعلية لتحقيق أهداف البلاد السياسية؛

-John F. Kennedy, Executive Order 10924—Establishment and Administration of the Peace Corps in the Department of State, March 1, 1961, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/executive-order-10924-establishment-and-administration-the-peace-corps-the-department

-John F. Kennedy, Statement by the President Upon Signing Order Establishing the Peace Corps. Online by Gerhard Peters, March 01, 1961, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/statement-the-president-upon-signing-order-establishing-the-peace-corps

-https://www.jfklibrary.org/learn/about-jfk/jfk-in-history/peace-corps

(*) مشروع التحالف من أجل التقدم هو مشروع الرئيس كينيدي مخصص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول أمريكا اللاتينية لمنع زيادة النفوذ الشيوعي من الاتحاد السوفيتي وكوبا في دول المنطقة، أعلن عنه الرئيس كينيدي عن المشروع في اجتماعه بسفراء دول أمريكا اللاتينية في البيت الأبيض في ١٣ مارس ١٩٦١، وكانت المخصصات المالية السنوية للتحالف من أجل التقدم بقيمة ٣ مليارات دولار على مشروعات التنمية؛

-John F. Kennedy, Annual Message to the Congress on the State of the Union, January 11, 1962, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/annual-message-the-congress-the-state-the-union-4

-Melvyan. p. Leffler, Odd Arne Westad: The Cambridge history of the Cold war, vol I I, Crises and Détente ,the Cambridge university press, US, New York, 2010, P 121

(67) FRUS, 1961–1963, vol xxv, organization of foreign policy; information policy; united nations; scientific matters ,69. editorial note.

(68) FRUS, 1961–1963, vol ix, Letter from Secretary of Agriculture Freeman to the Under Secretary of State (Bowles), Washington, May 12, 1961., P 238

(69) Ibid, PP 244-245

(*) أُنشئت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بموجب قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١، والوكالة تقود الجهود التنموية والإنسانية الأمريكية حول العالم، وتساعد برامج الوكالة انتشار الأمراض، وتُعالج انعدام الأمن الغذائي، وتُعزز الإصلاح الديمقراطي، وتدعم النمو الاقتصادي للتخفيف من حدة الفقر، كما تُقدم الوكالة المساعدة للدول التي تعانى من الكوارث وفترات الصراع، وتُسهم أنشطة الوكالة التنموية والمساعدات الخارجية في تعزيز مجتمعات مستقرة وحرة، وخلق أسواق وشركاء تجاريين للولايات المتحدة، ويقع مقر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في واشنطن العاصمة، ولها بعثات في جميع أنحاء العالم، وتتعاون الوكالة مع المنظمات التطوعية الخاصة، والجامعات، والقطاع الخاص، والوكالات الدولية، والحكومات الأخرى، ووكالات الحكومة الأمريكية الأخرى؛

-https://oig.usaid.gov/authority

(70) https://www.nytimes.com/1961/05/27/archives/president-urges-a-single-agency-for-foreign-aid-he-also-asks-48.html?searchresultposition=51

(71) FRUS, 1961–1963, volume xxv, organization of foreign policy; information policy; united nations; scientific matters ,69. editorial note.

(72) https://history.state.gov/milestones/1961-1968/pl-480

(73)John F. Kennedy, Executive Order 10973—Administration of Foreign Assistance and Related Functions, November 03, 1961, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/executive-order-10973-administration-foreign-assistance-and-related-functions.

(74)Office of the White House Press Secretary Monday, August ١٤, 1961, https://www.jfklibrary.org/asset-viewer/archives/jfkwhsfwwh-mf32-015#?image_identifier=JFKWHSFWWH-MF32-015-p0001

(75)Office of the White House Press Secretary Monday, August 21, 1961, https://www.jfklibrary.org/asset-viewer/archives/jfkwhsfwwh-mf32-015#?image_identifier=JFKWHSFWWH-MF32-015-p0001

(76)Barry Riley, op.cit, p٢٢١

77)John F. Kennedy, Proclamation 3438—Thanksgiving Day, 1961, October 28, 1961, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/proclamation-3438-thanksgiving-day-1961

(*) عيد الشكر وهى مناسبة وإجازة وطنية في الولايات المتحدة وكندا في الخميس الأخير من شهر نوفمبر من كل عام، وفيه يحتفل الشعب الأمريكي، ويرجع عيد الشكر الى القرن السابع عشر حيث عانى الأهالي من عام قاسى من الجوع والمرض في مستعمرة بليموث البريطانية في ولاية ماساتشوستس، حصد بعدها المستوطنون الأوائل محصولا وفيراً بفضل مساعدة قبائل الهنود الحمر المحلية، وكشكر لله على هذه النعمة، نظموا وليمة كبيرة جمعتهم مع الهنود الحمر للاحتفال معاً بانتهاء الأزمة، وتطور الأمر على مر السنين وأصبحت مناسبة وعيد وأجازه، تطورت طقوس الاحتفال ، وفي يوم عيد الشكر تتجمع العائلات والأصدقاء حول مائدة كبيرة يزينها الديك الرومي، وهو الطبق الرئيسي التقليدي لهذه المناسبة، بالإضافة الى العديد من الأطباق الأخرى، مثل البطاطس المهروسة، والمرق اللذيذ، ومجموعة متنوعة من الخضروات، والفطائر الحلوة الشهية ، ويتجاوز عيد الشكر كونه مجرد وليمة عائلية، فهو مناسبة للتعبير عن الشكر والامتنان لله لكل النعم التي حبا الله بها الإنسان.؛

https://www.masrawy.com/

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2750856

(78) John F. Kennedy, Remarks in Connection with the United Nations Freedom from Hunger Campaign, November 22, 1961,

https://www.presidency.ucsb.edu/documents/remarks-connection-with-the-united-nations-freedom-from-hunger-campaign.

(79) https://www.nytimes.com/1961/12/28/archives/saigon-to-get-us-food-15000000-aid-accord-for-milk-and-rice-signed.html?searchResultPosition=263

(80)John F. Kennedy, Annual Message to the Congress on the State of the Union, January 11, 1962, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/annual-message-the-congress-the-state-the-union-4

(81) George McGovern, Memorandum to the President: Achievements and Potential, The White House, January 3, 1962, https://www.jfklibrary.org/asset-viewer/archives/jfkwhsfwwh-mf32-015#?image_identifier=JFKWHSFWWH-MF32-015-p0001

(82)John F. Kennedy, Special Message to the Congress on Agriculture, January 31, 1962, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/special-message-the-congress-agriculture-0

(83) Ibid

(84) https://www.nytimes.com/1962/03/03/archives/us-food-plan-hailed-mcgovern-on-tour-finds-programs-in-wide-use.html?searchresultposition=117

(85) https://www.nytimes.com/1962/03/13/archives/increasing-urged-in-food-for-peace-mcgovern-would-have-us-feed-120.html?searchresultposition=120

(86) Ibid

(87) https://www.nytimes.com/1963/02/23/archives/turkey-gets-us-food-aid.html?searchResultPosition=527

(88) https://www.nytimes.com/1961/11/12/archives/uar-to-get-us-aid.html?searchresultposition=240

(*) حصلت مصر على الأغذية في إطار برنامج الغذاء من أجل السلام منذ 1955 بموجب الباب الثالث (التبرعات من الوكالات الأمريكية التطوعية غير الربحية) وتوقف البرنامج تجاه مصر في عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨ عقب أزمة السويس ثم أُعيد إحياؤه في السنوات اللاحقة بموجب الباب الأول (المبيعات بالعملة المصرية) والباب الثاني أغذية الإغاثة حال الجفاف والكوارث واصابة المحاصيل بالحشرات؛

(89) FRUS, 1961–1963, volume xvii, near east, 1961–1962,249. Memorandum From the Administrator of the Agency for International Development (Hamilton) to President Kennedy, Washington, April 14, 1962, p 625

(90) Ibid, p 625

(91) Ibid, pp 625-626

(92) https://www.nytimes.com/1962/05/03/archives/foodpeace-plan-splits-us-aides-kennedy-acts-to-halt-fight-over.html?searchResultPosition=359
(93) Ibid
(94) https://www.nytimes.com/1962/07/18/archives/care-chief-slated-to-be-named-as-director-of-food-for-peace.html?searchResultPosition=407

(95) FRUS, 1961–1963, volumes vii, viii, ix, arms control; national security policy; foreign economic policy, microfiche supplement,415. memorandum from coffin to the special group, July 18, 1962

(96) https://www.nytimes.com/1962/08/31/archives/us-gives-algeria-25-million-in-aid-food-grant-for-direct-relief-and.html?searchResultPosition=441

([97]) FRUS, 1961–1963, vol xxi, africa,263. Background Paper Prepared in the Agency for International Development, Washington, October 4, 1962, p 407

([98]) Ibid, pp 407-408

([99])https://www.congress.gov/87/statute/statute-76/statute-76-Pg1078.pdf

([100])John F. Kennedy, Statement by the President Upon Signing Bill Relating to the World Food Congress, October 19, 1962, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/statement-the-president-upon-signing-bill-relating-the-world-food-congress

([101])John F. Kennedy, Proclamation 3514—National Freedom from Hunger Week, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/proclamation-3514-national-freedom-from-hunger-week

([102])John F. Kennedy, Special Message to the Congress on Agriculture, January 31, 1963, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/special-message-the-congress-agriculture

([103])John F. Kennedy, Special Message to the Congress on Free World Defense and Assistance Programs., April 02, 1963, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/special-message-the-congress-free-world-defense-and-assistance-programs

([104])John F. Kennedy, Remarks at the Opening Session of the World Food Congress, June 04, 1963, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/remarks-the-opening-session-the-world-food-congress.؛

-Barry Riley, op.cit, p225

([105])John F. Kennedy, Remarks at the Opening Session of the World Food Congress, June 04, 1963, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/remarks-the-opening-session-the-world-food-congress.

(106) https://www.nytimes.com/1963/08/07/archives/100000ton-wheat-cargo-is-authorized-for-pakistan.html?searchResultPosition=610

(107) https://www.nytimes.com/1963/09/01/archives/a-reply-to-opponents-of-foreign-aid-the-head-of-the-assistance.html?searchResultPosition=624

108)John F. Kennedy, Address Before the 18th General Assembly of the United Nations، September 20, 1963, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/address-before-the-18th-general-assembly-the-united-nations.

(109) John F. Kennedy, Remarks in Philadelphia at a Dinner Sponsored by the Democratic County Executive Committee, October 30, 1963, https://www.presidency.ucsb.edu/documents/remarks-philadelphia-dinner-sponsored-the-democratic-county-executive-committee

John F. Kennedy and the Food for Peace (1961-1963)

Abstract

This research deals with the Food for Peace Program during the era of US President John F. Kennedy (1961-1963), one of the economic aid programs and a tool of US foreign policy towards the world. The program began during the era of President Eisenhower after the issuance of Law 480 of 1954. John F. Kennedy relied on the Food for Peace Program to support and win the support of peoples and governments around the world. It was used for political purposes within the framework of the Cold War and the conflict with the Soviet Union. President Kennedy began by appointing a committee during his election campaign in 1960 to provide recommendations and proposals for developing the Food for Peace Program. Since assuming office on January 20, 1963, Kennedy relied on the Food for Peace Program in US foreign policy and appointed George McGovern as director of the program. He also visited delegations to various countries around the world to discuss concluding agreements with the United States to obtain food within the framework of the Food for Peace Program, which achieved great success in obtaining American food for more than 100 countries around the world. Kennedy did not aim, through exporting American food surpluses, to get rid of agricultural surpluses only, but also to achieve the United States' political and economic goals of global domination. Based on interest Under the Presidential Program, Congress approved large financial allocations for the food program, which contributed to the export of agricultural surpluses to various countries around the world.

Keywords: United States, John F. Kennedy, Food for Peace, US economic aid, Act 480.